

الرّائد الرّسْمِيّ للجمهورية التّونسيّة

عدد 56

السنة 128

الجمعة 26 - الثلاثاء 30 جويلية 1985

المحتوى

القوانين

- قانون عدد 72 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بالاشراف على المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم في رأس مالها الدولة والجماعات العمومية المحلية وبالالتزامات الموضوعة على كاهلها 968
- قانون عدد 73 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بصفقات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات العمومية المحلية في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة 970
- قانون عدد 74 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بتحديد اخطاء التصرف التي ترتكب ازاء الدولة والمؤسسات العمومية الادارية والجماعات العمومية المحلية والمشاريع العمومية وضبط العقوبات المنطبقة عليها وباحداث دائرة الزجر المالي 972
- قانون عدد 75 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بالنظام المنطبق على اعوان التعاون الفني 974

الأوامر والقرارات

الوزارة الاولى

(البنك المركزي التونسي)

- امر عدد 917 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 يتعلق بالمصادقة على مداولة ادارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 26 افريل 1985 والقاضية بابرام قرض طويل الامد 975
- امر عدد 918 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي والقاضية بابرام قرض طويل الامد 975

وزارة الشؤون الخارجية

- تسمية قنصل 976

وزارة الداخلية

- جدول تقسيمي 976

وزارة الإقتصاد الوطني

976 قراران من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخان في 13 جويلية 1985 يتعلقان برخص التفتيش

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

979 تسمية عميد كلية

وزارة الشباب والرياضة

979 الحالة الادارية لمدير

إعلانات وإرشادات

وزارة الإقتصاد الوطني

979 إعلان للموردين والمصدرين

وزارة المالية

991 إعلان صرف عدد 1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

992 إعلانات عن شغور خطط وظيفية

وزارة الشؤون الإجتماعية

993 إعلان عن شغور خطط وظيفية

القوانين

تخضع هذه المؤسسات الفرعية الى اشراف المؤسسة التي يعينها مجموع المساهمين في رأس المال عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة باعتبار عدد الأسهم المملوكة .

فان لم تحصل الأغلبية يعود الإشراف الى المؤسسة الأم التي لها اكبر عدد من الأسهم .

العنوان الثاني

المتصرفون ومجلس الإدارة

القسم الأول

المتصرفون

الفصل 2 - يخصص للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات الأم بمجالس ادارات المؤسسات العمومية التي تساهم في رأس مالها عدد من المقاعد يضبط بحسب نسبة مختلف مساهماتها .

الفصل 3 - اذا لم تنص القوانين المتعلقة ببعض المؤسسات على أحكام خاصة بطريقة تعيين ممثلي الدولة بمجالس الإدارات وبمدة نيابتهم يقع تعيين هؤلاء بقرار من الوزير الذي له سلطة الإشراف ويقع تعيين ممثلي الجماعات العمومية المحلية بمجالس الإدارات بقرار من رئيس الجماعة العمومية المعنية بعد أخذ رأي مجلسها .

ويقع تعيين ممثلي المؤسسات الأم بمجالس ادارات المؤسسات الفرعية بقرار من رئيس المؤسسة الأم بعد أخذ رأي مجلس ادارتها .

الفصل 4 - يقع اختيار ممثلي الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم باعتبار تخصصهم وتجربتهم أما من بين الاعوان العموميين المباشرين منذ ثلاث سنوات على الأقل او المتقاعدين وأما من بين الشخصيات من ذوي الجنسية التونسية الذين باسروا مهمة عمومية .

قانون عدد 72 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بالإشراف على المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم في رأس مالها الدولة والجماعات العمومية المحلية وبالإلتزامات الموضوعة على كاهلها . (1)

باسم الشعب .

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

العنوان الأول

أحكام عامة

الفصل 1 - تخضع المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة او احدى الجماعات العمومية المحلية نسبة 34٪ على الأقل من رأس مالها والتي ستذكر فيما يلي باسم « المؤسسات الأم » الى اشراف الدولة مباشرة او الى اشراف الجماعات العمومية المحلية وذلك حسب مصدر المساهمة .

يطلق اسم « مؤسسة فرعية » على كل المؤسسات غير المذكورة بالفقرة الأولى اعلاه والتي تملك أكثر من 50٪ من رأس مالها :

- أما الدولة بالإشتراك مع جماعات عمومية محلية أو مؤسسات أم .
- وأما مؤسسة أم وحدها او بالإشتراك مع مؤسسات أم أخرى .

(1) الأعمال التحضيرية .

مداولة مجلس النواب ومناقشته بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 16 جويلية 1985 .

العنوان الثالث المفوض الخاص

- الفصل 13 - يمثل الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم بالجلسات العامة مفوضون خاصون .
- يكلف المفوض الخاص بالدفاع عن مصالح مفوضه سواء كان ذلك بالنسبة الى القرارات العادية او بالنسبة الى القرارات الخارقة للعادة التي هي من مشمولات الجلسات العامة .
- يقع اختيار المفوض الخاص وجوبا من بين الاعوان العموميين المباشرين لفترة لا تقل عن خمس سنوات .
- لا يمكن تعيين مدير عام مؤسسة او أحد متصرفيها بصفة مفوض خاص بها .
- يعين المفوض الخاص الممثل للدولة بقرار مشترك صادر عن وزير المالية والوزير المكلف بالإشراف ويقع انهاء مهامه بنفس الصيغة .
- يعين المفوض الخاص الممثل لجماعة عمومية محلية بقرار من رئيس الجماعة العمومية المحلية بعد أخذ رأي مجلسها ويقع انهاء مهامه بنفس الصيغة .
- يعين المفوض الخاص الممثل لمؤسسة أم بقرار من رئيس المؤسسة الأم بعد استشارة مجلس ادارتها ويقع انهاء مهامه بنفس الصيغة .

العنوان الرابع المراقبون الماليون والمراقبون الفنيون

- الفصل 14 - يكلف موظفون في حالة مباشرة بمهمة المراقبة المالية للمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة بمفهوم الفصل الأول من هذا القانون .
- يعين المراقبون الماليون بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالإشراف ويقع انهاء مهامهم بنفس الصيغة .
- الفصل 15 - يكلف المراقبون الماليون بالسهرة على احترام الإلتزامات الموضوعية على كاهل المؤسسة العمومية حسب القوانين والتراتب الجاري بها العمل وكذلك بالسهرة على تطبيق التعليمات الصادرة سواء عن السلطة العمومية في نطاق إشرافها على المؤسسة او عن هيئات تسيير المؤسسة نفسها .
- ولذلك الغرض يكلف المراقبون الماليون بابداء رأيهم في ميزانيات المؤسسة والتحويلات المجرأة عليها وبمتابعة تنفيذ هذه الميزانيات وبصورة عامة بمراقبة جميع العمليات التي من شأنها أن تكون لها انعكاسات مالية مباشرة او غير مباشرة على المؤسسة .
- يؤشر المراقب المالي على بعض الاجراءات والنفقات والداخل التي يقع ضبط قائمتها بامر ويحدد هذا الامر كذلك كيفية هذه التأشير .
- يمكن للمراقب المالي للقيام بمهمته ان يطلب تمكينه من جميع الوثائق او دفاتر الحسابات او الاطلاع عليها على عين المكان .
- وعلى المؤسسة ان تقدم للمراقب المالي نسخة من الوثائق المتعلقة بوضعيتها المالية والتي تعدها مصالحها بصفة دورية .
- الفصل 16 - يجب ان يعلم المراقب المالي دوريا وزير المالية والوزير المكلف بالإشراف بتطور وضعية المؤسسة .
- الفصل 17 - يضبط بامر النظام الاساسي الخاص بهيئة المراقبين الماليين الذين هم تحت سلطة وزير المالية .
- الفصل 18 - يمكن تعيين اعوان عموميين في حالة مباشرة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لدى المؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف الدولة المباشر . ويمكن عند الحاجة ان تكلف بهذه المهمة كل ذات مادية او معنوية مشهود بكفاءتها الفنية .
- يعين المراقبون الفنيون بقرار من الوزير المكلف بالإشراف ويقع انهاء مهامهم بنفس الصيغة .
- الفصل 19 - يكلف المراقبون الفنيون بالخصوص بالسهرة على احترام القواعد الفنية للتصرف ويسهرون على حسن استعمال المؤسسة لوسائل الانتاج وكذلك على وضع سياسة للصيانة غايتها الحفاظ على احسن وجه على ادوات الانتاج ويساهمون في تقييم الاولويات الفنية لمشاريع الاستثمار واعداد كرايس الإلتزامات وترتيب العروض الفنية المتعلقة بها .
- يقع طلب تأشير المراقب الفني للقيام بالاجراءات السالفة الذكر .

- يجب ان لا يقل عمر هؤلاء الممثلين عن ثلاثين سنة .
- الفصل 5 - فيما عدا الحالات المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون ، تقع تسمية ممثلي الدولة والجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم لنفس المدة التي يتم لها تعيين المتصرفين الآخرين . ويمكن تجديد هذه المدة .
- تخضع عملية تجديد المقاعد المخصصة للدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم في مجلس الإدارة لنفس الشروط المعمول بها بالنسبة الى غيرها من المقاعد .
- الفصل 6 - يحظى ممثلو الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم بمجالس الإدارات بنفس الحقوق والنفوذ المخولة لغيرهم من المتصرفين سواء كان ذلك تجاه الشركة او تجاه الغير ، ويقترعون بصفة فردية .
- الفصل 7 - يعفى ممثلو الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم من ضرورة تقديم أي ضمان . ولا يجوز لهم المساهمة شخصيا في رأس المال .
- وخلافا لأحكام الفصل 75 من المجلة التجارية تعفى الدولة والجماعات العمومية المحلية من ضرورة تقديم مساهمات ضمان لدى المؤسسات التي لها ممثلون بمجالس ادارتها .
- الفصل 8 - تتحمل الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم المسؤوليات المدنية التي تنجم عن مباشرة ممثليها بمجالس الإدارة لنشاطها .
- أما فيما يخص المسؤوليات الجنائية فيتحملها الممثلون بصفة شخصية .
- الفصل 9 - لا يمكن اعتبار تمثيل الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم في مجلس ادارة إحدى المؤسسات المشار اليها بالفصل الأول من هذا القانون أخذ فوائد مباشرة او غير مباشرة بمفهوم الفصل 97 من المجلة الجنائية والفصل 11 من الأمر المؤرخ في أول جانفي 1953 المحدث لمجلة المناجم .
- الفصل 10 - يمنع على كل عون عمومي ممثل الدولة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم ان يدخل بأي عنوان كان في خدمة المؤسسة المعنية قبل انقراض أجل ثلاث سنوات بداية من تاريخ انتهاء مهامه كممثل ، الا برخصة خاصة من رئيس الإدارة او الجماعة العمومية المحلية او المؤسسة الأم .
- يعاقب على مخالفة أحكام هذا الفصل بخفية تتراوح بين 100 دينار و 10.000 دينار وبالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستين .
- يجري نفس العقاب على مسيري المؤسسة المعنية باعتبارهم متواطئين .

القسم الثاني مجلس الإدارة

- الفصل 11 - لمجالس ادارة المؤسسات المذكورة بالفصل الأول من هذا القانون بصفة عامة الصلاحيات المنصوص عليها بالمجلة التجارية وهي تضبط السياسة العامة للمؤسسة وتتخذ كل اجراء داخل في نطاق هذه السياسة .
- وتقوم هذه المجالس خاصة :
- بضبط الميزانيات التقديرية للتصرف والاستثمار وهيكل تمويل هذا الاستثمار .
 - بضبط الميزانيات وحسابات التصرف والنتائج .
 - بضبط النظام الاساسي للاعوان وكيفية تأجيرهم .
 - بالمصادقة في نطاق النصوص الجاري بها العمل على ابرام الصفقات .
 - باعداد عقود البرنامج بالإشتراك مع سلطة الإشراف ، ومتابعة انجاز هذه العقود .
- الفصل 12 - يجب ان تجتمع مجالس ادارات المؤسسات المذكورة بالفصل الأول من هذا القانون على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر للنظر في المسائل التي هي من مشمولاتها والتي يتم ضبطها بجدول أعمال دقيق يقدم عشرة أيام على الأقل قبل موعد انعقاد الإجتماع ، الى جميع أعضاء المجلس والى المراقبين المالي والفني وكذلك الى سلطة الإشراف .
- يجب أن يكون جدول الأعمال هذا مصحوبا بالوثائق التي سيقع تدارسها في إجتماع مجلس الإدارة .

العمومية المحلية وبصفة عامة كل هيئة مهما كان نوعها تحصل على اعانة من الدولة أو الجماعات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صيغة مساهمة في رأس المال أو اعانة أو قرض أو تسبقة أو ضمان .

العنوان السابع

احكام انتقالية

الفصل 26 - استثناءا لمقتضيات الفصل الاول من هذا القانون وفي انتظار اعادة تنظيم مساهمات الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات الام في رأس مال المؤسسات المذكورة بالفصل الاول والذي سيتم في أجل اقصاه يوم 31 ديسمبر 1987 فان قائمة المؤسسات الخاضعة مباشرة الى اشراف الدولة والجماعات العمومية وقائمة المؤسسات الخاضعة الى اشراف المؤسسات الام يقع ضبطها بامر .

الفصل 27 - الغيت جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وخاصة الامر المؤرخ في غرة افريل 1948 الضابط للقانون الاساسي لمعطي الدولة لدى الشركات والجماعات التي تشارك الدولة في رأس مالها والقانون عدد 3 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965 المتعلق بالالتزامات الموضوعة على كاهل الدواوين والشركات القومية والشركات ذات الاقتصاد المشترك والقانون عدد 50 لسنة 1969 بتاريخ 26 جويلية 1969 المتعلق باشراف الدولة على المشاريع العمومية وفروعها .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر صقانس في 20 جويلية 1985
رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

قانون عدد 73 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بصفقات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات العمومية المحلية في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة (1) .

باسم الشعب ،
نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،
بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل 1 - يخضع الى التشريع التجاري فيما عدا المقتضيات الواردة في هذا القانون صفقات الاشغال والتزويذات والخدمات التي تبرمها :

- المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات العمومية المحلية مباشرة في رأس مالها بنسبة لا تقل على 34 % .

- الشركات التي تساهم فيها الدولة بالاشتراك مع الجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات المنصوص عليها بالفقرة الاولى اعلاه بنسبة تفوق 50 % من رأس مالها .

- الشركات التي تساهم فيها المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو الشركات المنصوص عليها بالفقرة الاولى اعلاه بصفة فردية أو جماعية بنسبة تفوق 50 % من رأس مالها .

ويطلق اسم « المؤسسة » بهذا القانون على كل المؤسسات والشركات المنصوص عليها اعلاه .

الفصل 2 - تبرم الصفقات بواسطة الدعوة الى المنافسة وتضبط بامر كيفية إجراء عقدها والنظر فيها وانجازها .

غير انه يمكن ، حسب شروط مضبوطة بامر ، إبرام صفقات بالاتفاق المباشر .

(1) الاعمال التحضيرية .

مداولة مجلس النواب ومناقشته بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 16 جويلية 1985 .

ويجب أن يشارك المراقبون الفنيون في اعداد الميزانيات التقديرية وعقود البرامج وبرامج العمل الهادفة الى الحد من تكاليف الانتاج والتحكم فيها وهم مدعوون فيما بعد الى مراقبة تنفيذها .

كما يجب ان يسهروا على وجود برنامج لاقتصاد الطاقة وعلى مراجعة قائمات المكاسب العقارية واشغال الجرد .

ويقدمون للادارة العامة للمؤسسة ومجلس الادارة كل اقتراح فني من شأنه ان يحسن مردود عمل هذه المؤسسة وتطورها المتناسق .

يجب ان يعلم المراقب الفني بصفة دورية سلطة الاشراف التي عينته بوضعية المؤسسة .

يمكن للمراقب الفني للقيام بمهمته ان يطلب تمكينه من جميع الوثائق الفنية التي تهتم المؤسسة أو الاطلاع عليها على عين المكان .

الفصل 20 - يدعى المراقبون الماليون والفنيون بانتظام الى حضور اجتماعات مجلس الادارة والجلسات العامة .

الفصل 21 - الجماعات العمومية المحلية والمؤسسات الام المكلفة طبقا لاحكام الفصل الاول من هذا القانون بالاشراف على المؤسسات التي تساهم في رأس مالها مدعوة الى ضبط نظام مدقق يمكنها من اجراء مراقبة مالية وفنية فعلية على هذه المؤسسات .

العنوان الخامس

الالتزامات الموضوعة على كاهل المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم في رأس مالها الدولة والجماعات العمومية المحلية

الفصل 22 - يجب على المؤسسات الام وعلى المؤسسات الفرعية ان تمد سلطة الاشراف وكذلك مجلس النواب ووزارتي التخطيط والمالية بالوثائق التالية :

- محاضر جلسات مجلس الادارة .
- الميزانيات التقديرية للتصرف والاستثمار وهيكل تمويل الاستثمار .
- الموازنات وحسابات التصرف والنتائج والوثائق المحقة بها .
- كشف دوري لتقدم تنفيذ عقد البرنامج .
- كشف عن الوضعية النقدية للمؤسسة يقع اعداده في آخر كل شهر .
- يجب ضبط الميزانيات التقديرية للتصرف والاستثمار وهيكل تمويل الاستثمار كل سنة قبل غرة سبتمبر .
- يجب ان تتم موافقة وزارات الاشراف على الحسابات التقديرية بعد اخذ رأي وزارتي المالية والتخطيط .
- يجب ان تضبط الموازنة وحسابات التصرف والنتائج في اجل لا يتجاوز اربعة اشهر بعد ختم السنة المالية .
- يتم توجيه هذه الوثائق الى من يهمه الامر في اجل لا يتجاوز 15 يوما من تواريخ اعدادها .
- لسلطة الاشراف اجل شهرين قصد الموافقة على ميزانيات المؤسسة وإبراء الاحتراقات عند الاقتضاء على الوثائق الأخرى .
- ويعلم مجلس الادارة في اجل اقصاه تاريخ اول اجتهاد له بقوى هذه الاحتراقات ويتخذ التدابير اللازمة في الصدد .

الفصل 23 - توجه نسخة من محضر جلسة مجلس الادارة في نفس الاجل الى المتصرفين والى المراقبين المالي والفني .

العنوان السادس

مراقبة ومراجعة حسابات المؤسسات العمومية

الفصل 24 - تخضع حسابات المؤسسة العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة كامل رأس مالها الى مراجعة يجريها عضو من هيئة الخبراء المحاسبين ومراقبي الحسابات لدى الشركات بالبلاد التونسية .

يقع ضبط شروط وكيفية تطبيق مقتضيات الفقرة السالفة بمقتضى امر يصدر باقتراح من وزير المالية .

الفصل 25 - يقطع النظر عن مراقبة الدولة المجرة عن طريق المراقبين المالي والفني تخضع الى المراقبة العامة للمصالح العمومية والمراقبة العامة للمالية ومراقبة تفقيديات الوزارات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم في رأس مالها الدولة والجماعات

الفصل 3 - تبرم وجوبا صفقات مكتوبة :

- للاشغال والتزويدات او الخدمات التي تتجاوز قيمتها حدا مضبوطة بأمر .

- للدراسات مهما كان مبلغها .

الفصل 4 - تحرر في الصفقة وثيقة وحيدة تتكون عناصرها من كراسات الشروط المنصوص عليها بالفصل 5 من هذا القانون ويجب ان تبرم الصفقة قبل البدء في تنفيذها .

الفصل 5 - تضبط كراسات الشروط ابرام الصفقات وتنفيذها وهي تشمل على :

1 - كراسات الاحكام الادارية العامة التي تضبط الاحكام الادارية المنطبقة على جميع الصفقات المتعلقة بنوع واحد من الخدمات .

2 - كراسات المتعضيات الفنية والخاصة المتعلقة بكل صفقة وتحتوي وجوبا على الاشارة الى فصول كراسات الاحكام الادارية العامة التي يستثنى تطبيقها عند الاقتضاء .

الفصل 6 - تصبغ انواع كراسات الاحكام الادارية العامة ضرورية بالنسبة الى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية بمقتضى امر يقترحه الوزير الاول بعد اخذ رأي الوزير او الوزراء المعنيين .

الفصل 7 - لا يجوز ابرام الصفقات الا مع الاشخاص الماديين او المعنويين القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المقدمين للضمانات والكفالات اللازمة لانجاز التزاماتهم في خير الظروف من غير المفلسين او الذين هم في صلح احتياطي وبالنسبة للاجانب في حالة شبيهة بها تقرها قوانين بلادهم .

كما يجب على نفس هؤلاء الاشخاص اذا كانوا مقيمين بالبلاد التونسية ان يثبتوا للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية انهم في وضعية قانونية تجاه الاداءات وتجاه الضمان الاجتماعي .

ويلغى كل عرض غير مرفوق بالمؤيدات المذكورة اعلاه .

الفصل 8 - طلب العروض الدولية وكراسات الشروط المتعلقة بها تحتوي وجوبا على بند يسمى « بند مقالة ثانوية قومية » يحتم على المترشحين الاجانب تكليف مقاولين او مزودين ثانويين تونسيين بانجاز اقصى ما يمكن من الحصوص او المواد وذلك في جميع الحالات بما فيها حالة المشاريع الجاهزة . ولذلك تقع دعوة المترشحين الاجانب الى ضبط قائمات مفصلة للحصوص المزعم انجازها او المواد المزعم التزود بها عن طريق المقاولين او المزودين الثانويين المحليين .

الفصل 9 - في حالة اللجوء الى مكتب دراسات اجنبي فانه يلزم باشتراك مكتب دراسات تونسي يتم اختياره من بين قائمة تعدها المؤسسة باعتبار نوع المشروع المزعم درسه وكفاءة مكاتب الدراسات التونسية في الميدان .

ويجب ان ينص هذا العقد المبرم مع مكتب الدراسات الاجنبي بوضوح على نوع الخدمات المعهودة الى مكتب الدراسات التونسي المشارك .

الفصل 10 - يجب ان تخير المنتوجات التونسية في صفقات التزويد على المنتوجات الاخرى مهما كان مصدرها بشرط تساويها في الصفات وان لا يتجاوز ثمن المنتوجات التونسية نسبة 20 % من ثمن المنتوجات الاجنبية .

الفصل 11 - يجب ان تشمل الصفقات على الاقل على النقاط الآتية :

1 - تعيين الطرفين المتعاقدين .

2 - موضوع الصفقة .

3 - ثمن الصفقة .

4 - اجل التنفيذ او مدة صلوحية الصفقة .

5 - شروط قبول الاشغال او عند الاقتضاء تسليم المواد او تقديم الخدمات .

6 - شروط الخلاص ودفع التسبقات والاقساط وخطايا تأخير الانجاز .

7 - حالات التخلي والفسخ .

8 - تسوية النزاعات .

9 - اللغة المعتمدة مرجعا بعد اللغة العربية .

10 - تاريخ ابرام الصفقة .

11 - امضاء الطرفين المتعاقدين .

الفصل 12 - يجب قبل تقديم اي طلب عروض او الشروع في اية مفاوضات ضبط خصائص الخدمات المراد ابرام صفقة في شانها وكما

ضبطا دقيقا وذلك بالرجوع الى تعريفات فنية وقواعد قومية او دولية يقع ذكرها وادراجها بكراسات الشروط الفنية والخاصة .

الفصل 13 - تكون الخدمات موضوع صفقة موحدة الا انه اذا كان ينتج عن التجزئة فوائد فنية او مالية فانه يمكن تقسيم الطلبات الى حصص قد تكون كل واحدة موضوع صفقة مستقلة .

الفصل 14 - يمكن ان تشمل الصفقة اما على ثمن جملي بالنسبة لمجموع الخدمات المطلوبة او على ثمن او عدة اثمان فردية يضبط على اساسها المبلغ الذي يجب تسديده حسب الاعمى الفعلية للخدمات المنجزة .

يمكن ان يكون الثمن ثابتا او قابلا للمراجعة واذا تضمنت الصفقة بندا يتعلق بمراجعة الثمن فانه يجب ان يضبط :

- التاريخ الذي ينطبق فيه الثمن المتفق عليه .

- الطرق المضبوطة الخاصة بمراجعة هذا الثمن .

الفصل 15 - تضبط كراسات الشروط الضمانات المالية الواجب تقديمها :

- من كل مقدم عرض بعنوان ضمان وقتي .

- من كل صاحب صفقة بعنوان ضمان نهائي :

الا انه يمكن عدم المطالبة بتقديم ضمان بالنسبة الى بعض صفقات التزويد او الخدمات اذا كانت ظروف ابرام الصفقة او طبيعتها تبرر ذلك .

الفصل 16 - ما لم تنص كراسات الشروط على خلاف ذلك فانه :

- لا يمكن ان يفوق مبلغ الضمان الوقتي نسبة 1 % من الثمن المحتمل للصفقة .

- لا يمكن ان يفوق مبلغ الضمان النهائي نسبة 3 % من الثمن الاصيل للصفقة مضاف اليه ثمن الصفقات التكميلية عند الاقتضاء .

الفصل 17 - يمكن ان تنص كراسات الشروط بالاضافة الى الضمان المنصوص عليه بالفصل 15 على الحجز بعنوان الضمان يؤخذ من الاقساط ولا يمكن ان يتجاوز مقداره 10 % من هذه الاقساط ما لم تنص كراسات الشروط على خلاف ذلك .

الفصل 18 - يبقى الضمان النهائي والحجز بعنوان الضمان مخصصين لضمان حسن تنفيذ الصفقة واستخلاص ما عسى ان يكون صاحب الصفقة مطالبا به من مبالغ بعنوان تلك الصفقة وتضبط كراسات الشروط اجال ارجاع الضمانات الوقتية والنهائية وكيفية وكذلك خلاص الحجز بعنوان الضمان .

الفصل 19 - يمكن تعويض الضمان وكذلك الحجز بعنوان الضمان بضمان بنكي تحت الطلب .

يتعهد الضامن البنكي تجاه المؤسسة بدفع كل مبلغ تطلبه في حدود مقدار الضمان النهائي الذي ينبغي على صاحب الصفقة تقديمه او الحجز بعنوان الضمان الواجب اجراؤه .

يقع الدفع عند اول طلب تتقدم به المؤسسة من دون الالتجاء الى اذار او اي اجراء اداري او عدلي ومن دون اثبات اي تقصير او هفوة من طرف صاحب الصفقة ويقع الدفع في نفس اليوم الذي قدم فيه الطلب .

ويكون الضامن البنكي صالحا الى تاريخ انتهاء تعهدات صاحب الصفقة تجاه المؤسسة كما تنص على ذلك الصفقة وتشعر المؤسسة كتابيا بانتهاء تلك التعهدات وبذلك يرفع الضمان .

الفصل 20 - يجب على صاحب الصفقة ان يقوم بنفسه بتنفيذ الصفقة ولا يمكن ان يساهم بها كتقدمة في شركة ولا ان يكلف غيره بتنفيذها كلا او بعضا الا بعد الحصول على ترخيص كتابي مسبق من المؤسسة :

وفي جميع الحالات يبقى المقاول المتعاقد مسؤولا شخصيا عن الخدمات التي يقدمها من يكلفهم من المقاولين الثانويين كما لو كان قدمها بنفسه .

يجب ان تزكي المؤسسة كل مقاول ثانوي او مزود ثانوي وذلك بمقتضى بند صريح يدرج اما بالصفقة الاصلية او بالملحق المنقح لها وينبغي ان تبين الصفقة بكل دقة طبيعية وقيمة الخدمات التي سيقدمها صاحب الصفقة بنفسه والخدمات التي سيقدمها المقاولون والمزودون الثانويون المعينون باسمائهم .

الفصل 21 - اذا اتفق صاحب الصفقة مع مقاول او مزود ثانوي او ساهم بالصفقة كتقدمة في شركة بدون ان يحصل على الترخيص المشار اليه اعلاه فانه يمكن ان تطبق عليه التدابير المنصوص عليها بالفصل 22 من هذا القانون .

الفصل 22 - إذا لم يف صاحب الصفقة بالتزاماته توجه له المؤسسة تنبيها بواسطة رسالة مضمونة الوصول تدعوه فيه الى الوفاء بالتزاماته في اجل معين .

ولا يمكن ان يقل هذا الاجل عن 10 ايام ابتداء من تاريخ التنبيه انقضى هذا الاجل فانه يمكن للمؤسسة فسخ الصفقة بدون اي اجراء آخر او تكليف من يتولى انجاز الخدمات موضوع الصفقة حسب الطريقة التي تراها صالحة وعلى حساب صاحب الصفقة ويجب في جميع الحالات ضبط ما وقع انجازه من اشغال .

الفصل 23 - تضبط كراسات الشروط الحالات التي تفسخ فيها الصفقة وجوبا وعندها تعمل المؤسسة على انجاز الطلبات بالكيفية التي تراها صالحة :

الفصل 24 - احدثت لجنة داخلية للصفقات في صلب كل مؤسسة مشار اليها بالفصل الاول من هذا القانون ولجنة وزارية في مستوى كل وزارة اشراف ولجنة عليا في مستوى الوزارة الاولى يتمثل دورها في ابداء رايها في الصفقات التي تبرمها المؤسسات المشار اليها بالفصل الاول من هذا القانون ويضبط بامر تركيبها وحدود نظرها ومشمولاتها .

الفصل 25 - لا يكون للصفقة اي مفعول الا بعد الحصول على رأي لجنة الصفقات ذات النظر ويقع الاعلام بهذا الرأي في اجل يحدد بامر .

رأي لجنة الصفقات استشاري ولا ياخذ صبغة القرار الا في حالات طلب العروض الدولية او كلما دعت المصلحة العامة الى ذلك .

الفصل 26 - لا يمكن لاي مترشح وقع اقصاؤه ان يطالب بغرامة مهما يكن نوع الصفقة او سبب الاقصاء او المرحلة التي تم فيها اقصاؤه بصفته عارضا .

الفصل 27 - تضبط بامر قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات المنصوص عليها بالفصل الاول من هذا القانون والتي تخضع صفقاتها الى رأي لجان الصفقات المنصوص عليها بالفصل 24 من هذا القانون .

الفصل 28 - خلافا لمقتضيات الفصل الاول من هذا القانون وفي انتظار اعادة تنظيم مساهمة الدولة والجماعات العمومية المحلية في رأس مال بعض الشركات التي ستم في اجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 1987 تضبط بامر قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم الدولة والجماعات العمومية المحلية في رأس مالها بصفة مباشرة او غير مباشرة والتي تخضع صفقاتها الى احكام هذا القانون .

الفصل 29 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لمقتضيات هذا القانون ما عدا مقتضيات الامر عدد 540 لسنة 1975 المؤرخ في 4 اوت 1975 والمتعلق باحداث لجان شراء وبيع في مادة التجارة الخارجية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر صقانس في 20 جويلية 1985

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

قانون عدد 74 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بتحديد اخطاء التصرف التي ترتكب ازاء الدولة والمؤسسات العمومية الادارية والجماعات العمومية المحلية والمشاريع العمومية وضبط العقوبات المنطبقة عليها ، وباحداث دائرة الزجر المالي (1) .

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

العنوان الاول

الاطء المتعلقة بالتصرف

الفصل 1 - تعتبر اخطاء تصرف ترتكب ازاء الدولة والمؤسسات العمومية الادارية والجماعات العمومية المحلية :

- كل عمل من نتيجته التعهد بمصاريف يقع القيام بها بدون ان يقع من قبل التاشير على ذلك من مصلحة مراقبة المصاريف العمومية حسبما هو محدد بالامر عدد 36 لسنة 1969 المؤرخ في 28 جانفي 1969 ،

- كل عمل يكون من نتيجته التعهد بمصاريف يقع القيام به بالرغم من رفض التاشير من طرف مراقبة المصاريف العمومية ومن غير ان يقع الغاء هذا الرفض بمقتضى قرار من الوزير الاول ،

- كل تخصيص مصاريف بصورة غير قانونية يكون الغرض منه اخفاء تجاوز في الاعتماد ،

- كل عمل يكون من نتيجته التعهد بمصاريف يقوم به شخص لم يتمتع بتفويض قانوني للغرض المذكور ،

- كل خطأ فادح يتسبب في حدوث ضرر مالي ،

- كل تعهد بمصاريف تقام من حساب غير خاضع لقواعد الحسابية العمومية ما عدا في صورة الاموال الاحتياطية المرخص فيها بصفة قانونية بمقتضى قانون المالية ،

- كل عمل يهدف بواسطة دخل خاص الى الزيادة في مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالميزانية باستثناء الصور المعينة بمقتضى التشريع والترتيب الجاري بهما العمل ،

- وبصفة عامة كل عمل تصرف يكون القيام به مخالفا للقوانين والوامر والتراتب المنطبقة في مادة تنفيذ المقايض ومصاريف الدولة والمؤسسات العمومية الادارية والجماعات العمومية المحلية ،

الفصل 2 - لا يشكل تجاوز الاعتماد خطأ تصرف الا اذا كان متعلقا بمصاريف مبنية على اعتمادات تحديدية .

وان التعهد بالمصاريف المبنية على الاعتمادات التقديرية فيما يتجاوز تخصيص الاموال المقررة بالميزانية لا مسؤولة فيه على مرتكبه .

تشمل الاعتمادات التقديرية المصاريف ذات الصبغة الحتمية وتصلح لخلاص ديون الدولة والمؤسسات العمومية او الجماعات العمومية المحلية . وهي الديون الناتجة عن تطبيق القوانين واللاوامر والتراتب والاتفاقيات السابقة . وهي تنطبق على الدين العمومي والدين العمري وعلى ترجيع الاموال وعلى المرتبات والاجور والتعويضات الاجتماعية وكذلك على المصاريف المحددة بقائمة مضافة لقانون المالية .

(1) الاعمال التحضيرية .

مداولة مجلس النواب ومناسقته بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 16 جويلية 1985 .

الفصل 3 - تعتبر اخطاء تصرف ترتكب ازاء المشاريع العمومية :

- كل عمل تصرف لم تتوفر فيه شروط الرقابة الخاضع لها بمقتضى التشريع والترتيب الجاري بهما العمل ،
- كل عمل تصرف يكون من نتيجته التزام للمشروع يقوم به شخص لا سلطة له في ذلك او لم يتمتع بتفويض قانوني للغرض المذكور ،
- كل عمل تصرف وان كان مسجلا بالحسابية ، لا يمكن اثباته من طرف مرتكبه او مرتكبيه بتقديم وثائق تدل على حقيقة تنفيذه ،
- كل عمل تصرف يقوم به شخص بخلاف بواجباته ، تكون غايته تمكين او محاولة تمكين الغير من الحصول بصفة غير مبررة على امتيازات مالية او عينية تكون نتيجتها الحاق ضرر بالمشروع ،
- وبصفة عامة كل عمل يكون القيام به مخالفا للقوانين والوامر والتراتب المنطبقة في مادة التصرف في المشاريع العمومية ويؤدي الى حصول ضرر مالي لهذه المشاريع .

العنوان الثاني

العقوبات

الفصل 4 - ان الموظف او عون الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والجماعات العمومية المحلية وكذلك المتصرف او عون المشاريع العمومية الذي ثبت انه ارتكب خطأ او عدة اخطاء التصرف المبينة بالفصلين الاول والثالث من هذا القانون ، يعاقب بخطة يتراوح مبلغها ما بين الجزء الثاني عشر وكامل المرتب الخام السنوي الذي يمنح له في التاريخ الذي حصلت فيه المخالفة المذكورة ، بصرف النظر عن العقوبات التأديبية او الجزائية التي تستهدف اليها المخالفات التي وقعت معابنتها على النحو المذكور .

الفصل 5 - لا تطبق العقوبات المنصوص عليها بالفصل 4 من هذا القانون اذا امكن لمرتكب خطأ التصرف ان تستظهر باذن كتابي صدر اليه قبل العملية المتهم من اجلها ، وعلى اثر تقرير خاص بشأن القضية صادر عن الوزير او كاتب الدولة او السلطة التي يرجع اليها بالنظر .

العنوان الثالث

دائرة الزجر المالي

الباب الاول

صلاحية الدائرة وتركيبها

الفصل 6 - احدثت محكمة اطلق عليها اسم « دائرة الزجر المالي » ولها صلاحية محاكمة مرتكبي اخطاء التصرف المقررة بالعنوان الاول من هذا القانون .

الفصل 7 - تتركب الدائرة كما يلي :

- الرئيس الاول لدائرة المحاسبات بوصفه رئيسا لها ،
- رئيس دائرة مختصة للمحكمة الإدارية كمساعد للرئيس ،
- مستشاران بدائرة المحاسبات ،
- مستشاران بالمحكمة الإدارية .

وهي تعقد جلساتها بدائرة المحاسبات .

يسمى اعضاء الدائرة بمقتضى امر لمدة خمسة اعوام باقتراح من الوزير الاول وعرض من الرئيسين الاولين لدائرة المحاسبات والمحكمة الإدارية . ويجب ان يكونوا في حالة مباشرة للعمل .

الفصل 8 - يعين لدى دائرة الزجر المالي مندوب للحكومة من بين اعضاء دائرة المحاسبات بمقتضى امر .

الباب الثاني

الإجراءات والبحث

الفصل 9 - ان الأشخاص الآتي ذكرهم لهم الصفة وخدم دون سواهم لرفع القضية لدى دائرة الزجر المالي بواسطة مندوب الحكومة :

- رئيس مجلس النواب ،
- الوزير الاول ،
- وزير المالية ،
- الوزراء بالنسبة للأعمال التي تعين ضد الموظفين والمتصرفين والاعوان الموضوعين تحت سلطتهم او اشرفهم ،
- الرئيس الاول لدائرة المحاسبات .

الفصل 10 - لا يمكن ان ترفع قضية لدى الدائرة بعد انتهاء اجل خمسة اعوام من تاريخ ارتكاب خطأ التصرف .

وفي حالة صدور قانون غلق الميزانية او الموافقة على حسابات المشروع العمومي التي يتعلق بها خطأ التصرف الذي وقع ارتكابه بعد انتهاء اجل خمسة اعوام ، فان اجل رفع القضية يمتد حتى تاريخ غلق الميزانية او الموافقة على الحسابات .

الفصل 11 - يحيل مندوب الحكومة عند رفع الدعوى لديه ملف القضية الى رئيس الدائرة الذي يعين من بين قضاة دائرة المحاسبات الاعضاء بدائرة الزجر المالي مقرا يكلف باجراء التحقيق .

الفصل 12 - يتثبت المقرر من الوثائق المطعون فيها ويمكن له ان يطلب المصالح والمشاريع العمومية المختصة تحت امضاء رئيس الدائرة بامداده بجميع العناصر التكميلية .

ويمكن له القيام بجميع الأبحاث والتنقيبات لدى جميع الإدارات والمشاريع العمومية بعد الحصول على رخصة في ذلك من رئيس الدائرة كما يمكن له ان يطلب باطلاعه على جميع الوثائق التي يراها ضرورية للبحث في القضية .

ويمكن للمقرر تحت امضاء رئيس الدائرة ان يطلب اجراء ابحاث من طرف موظفين تابعين لهيئات المراقبة والتفقد الذين يعينهم الوزراء الذين هم راجعون اليهم بالنظر .

الفصل 13 - عند انتهاء البحث يحزر المقرر بالنسبة لكل قضية تقريرا يقدم فيه ملاحظاته .

ويحال التقرير المذكور الى الوزير او الى رئيس المشروع الذي يرجع او كان يرجع اليه بالنظر الموظف او المتصرف او العون المعني بالأمر وكذلك الى وزير المالية .

ويجب على الوزيرين وعلى رئيس المشروع اعطاء ارائهم في اجل شهر .

الفصل 14 - يوجه الملف فيما بعد الى مندوب الحكومة الذي يرجعه في اجل خمسة عشر يوما الى الدائرة مصحوبا بملاحظات معللة .

الفصل 15 - يقع اعلام الموظف او المتصرف او العون المعني بالأمر بمكتوب مضمون الوصول مرفوقا بالإعلام بالوصول بانه يمكن له في اجل خمسة عشر يوما الاطلاع بكتابة المحكمة سواء بنفسه او عن طريق من ينوبه او بواسطة محام على ملف القضية بما فيه ملحوظات مندوب الحكومة .

وللموظف او المتصرف او العون المعني بالأمر اجل شهرين ابتداء من الاعلام المذكور لتقديم مذكرة كتابية سواء بنفسه او بواسطة نائب عنه او عن طريق محام . وتحال هاته المذكرة الى مندوب الحكومة .

الباب الثالث

الحكم

الفصل 16 - ان جلسات الدائرة غير علنية .

وتقدم التقارير الى الدائرة حسب الدور الذي يعده مندوب الحكومة ويقرره رئيس الدائرة . ويمكن سماع شهادة الشهود سواء بطلب من الدائرة او بمبادرة من مندوب الحكومة او بطلب من المعني بالأمر . وفي هاته الصورة الأخيرة يرخص في استدعاء الشهود من طرف رئيس الدائرة بعد اخذ رأي مندوب الحكومة في الموضوع .

يقع تلقي شهادة الشهود بعد تحليفهم اليمين حسب الشروط المقررة بمجلة الإجراءات الجزائية . وبعد تلاوة التقرير والملاحظات الشفوية الصادرة عن المقرر يدعى المعني بالأمر لتقديم ملاحظاته سواء بنفسه او بواسطة من ينوب عنه او عن طريق محام . كما يدعى مندوب الحكومة لتقديم ملحوظاته .

ويمكن لرئيس الدائرة القاء اسئلة كما يمكن لاعضاء الدائرة برخصة من الرئيس ان يتوجهوا باسئلة الى المعني بالأمر الذي يجب ان تعطى له الكلمة في آخر الأمر .

ويقع الشروع حالا في المفاوضة .

قانون عدد 75 لسنة 1985 مؤرخ في 20 جويلية 1985 يتعلق بالنظام المنطبق على اعوان التعاون الفني (1).

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل 1 - ينطبق هذا القانون على الاعوان الذين تقع دعوتهم للقيام بمهمة التعاون الفني سواء بالخارج او لدى منظمة دولية في نطاق الاتفاقيات التي يقع ابرامها لهذا الغرض .

ويرجع هؤلاء الاعوان بالنظر الى الوكالة التونسية للتعاون الفني طيلة الحاقهم بها وذلك فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

الفصل 2 - ينتدب الاعوان المنصوص عليهم بالفصل الاول من هذا القانون من مختلف ميادين النشاط وذلك حسب الاختصاص المطلوب . ويمكن اختيار هؤلاء الاعوان من بين :

1 - اعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

ب - الاعوان القارون التابعون للدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية وكذلك الشركات التي تساهم الدولة والجماعات العمومية المحلية في رأس مالها بصفة مباشرة او غير مباشرة .

ج - المرشحين المتحصلين على شهادة انتهاء الدروس الثانوية او الفنية على أقل تقدير ويستثنى العملة التابعين للقطاع الخاص من مجال تطبيق هذا القانون .

الفصل 3 - يستثنى كذلك من مجال تطبيق هذا القانون الاعوان المدعوون للقيام بمهمة التعاون لمدة لا تتجاوز ستة اشهر .

وينطبق عليهم في هذه الحال النظام الذي يقره اتفاق التعاون الذي يخضعون اليه .

الفصل 4 - ان مهمة التعاون تطوعية ، وتكون لمدة محدودة .

الفصل 5 - يتم توزيع الاعوان المدعوين للتعاون الفني على الدول والمنظمات تبعاً لطلباتها وطبقاً لاختيارات الحكومة التونسية في مجال العلاقات الخارجية .

الفصل 6 - تستهر الوكالة التونسية للتعاون الفني على ان يقع اختيار المرشحين طبقاً للشروط والمواصفات المطلوبة بما يساهم في ضمان مستوى التعاون الفني .

الفصل 7 - باستثناء الاعوان المنصوص عليهم بالفقرة « ج » من الفصل الثاني من هذا القانون فان الاعوان المدعوين للخدمة بعنوان التعاون يوضعون بحالة الحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني سواء كانوا مرسمين او متربصين بادارتهم الاصلية ، او بالمؤسسات التي يرجعون لها بالنظر .

اما الاصناف الاخرى لاعوان التعاون الفني فانه يمكن انتدابهم من قبل الوكالة بواسطة عقد يقع فيه ضبط حقوقهم وواجباتهم .

الفصل 8 - يمكن للوكالة التونسية للتعاون الفني ان تنظم لفائدة اعوان التعاون ملتقيات او تربصات ويتعين على هؤلاء المشاركة فيها ، وفي صورة تنظيم هذه الملتقيات او التربصات خلال العطل السنوية فان مدة هذه الملتقيات او التربصات لا يمكن ان تتجاوز نسبة واحد من خمسة عشر من مدة العطل .

الفصل 17 - لا يمكن للدائرة ان تجرى مفاوضات بصورة قانونية الا اذا حضر اربعة من اعضائها على الأقل .

تتخذ المقررات باغلبية الاصوات . وفي صورة تناصف الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح . وللمقرر صوت استشاري في القضايا التي يقرها .

الفصل 18 - يعد المقرر اعتماداً على القرارات المتخذة الحكم ويؤشر عليه ويعرضه على امضاء رئيس الدائرة .

ويقع ابلاغ الحكم من طرف مندوب الحكومة الى الموظف او المتصرف او العون المعني بالامر وكذلك الى جميع السطط المشار اليها بالفصل 9 من هذا القانون .

وتحمل احكام الدائرة الصيغة التنفيذية .

الفصل 19 - اذا ما رأت الدائرة انه يمكن تسليط عقوبة تأديبية علاوة على العقوبات المقررة بالفصل 4 من هذا القانون فانها توجه الملف الى الوزير او الى رئيس المشروع المختص .

وعلى هذين الاخيرين ان يحيطا الدائرة علماً بواسطة تقرير بما آلت اليه القضية وذلك في أجل ستة اشهر من تاريخ احوالة الملف .

واذا ما اسفر التحقيق عن امور من شانها ان تشكل جنحة او جناية ، فان رئيس الدائرة يحيل الملف الى وزير العدل ، ويشعر بالإحالة المذكورة السطط المنصوص عليها بالفصل 9 من هذا القانون .

الباب الرابع

دعوى المراجعة

الفصل 20 - قرارات الدائرة غير قابلة للإستئناف ولا للتعقيب .

بيد انه يمكن ان تكون القرارات المذكورة موضوع مراجعة لدى الدائرة في أجل شهرين ابتداء من الإعلام بالقرار وذلك في حالة ظهور عناصر جديدة او العثور على وثائق تثبت عدم مسؤولية المعني بالامر .

تقدم هاته الدعوى سواء بطلب من الموظف او المتصرف او العون المعني بالامر ، او بطلب من مندوب الحكومة او بطلب من احدى السطط المنصوص عليها بالفصل 9 من هذا القانون .

الفصل 21 - ان القيام بالدعوى ليس له تأثير توقيفي الا اذا صدر قرار يخالف ذلك من رئيس الدائرة .

الفصل 22 - ان البحث الجرى في الدعوى المذكورة والإجراءات المنطقية عليها هي نفس البحث والإجراءات المنصوص عليها بالفصول من 11 الى 19 من هذا القانون .

الباب الخامس

الإستخلاص

الفصل 23 - تكتسي الخطايا المحكوم بها طبقاً لهذا القانون نفس الصفات التي تكتسيها الخطايا المحكوم بها من طرف دائرة المحاسبات على المحاسبين العموميين .

يجري الإستخلاص حسب نفس الاشكال ويتمتع بنفس الصمانات .

الباب السادس

احكام مختلفة

الفصل 24 - ترفع الدائرة كل سنة تقريراً الى رئيس الجمهورية ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

الفصل 25 - يمكن للدائرة ان تقرر نشر الاحكام الصادرة عنها كلياً او جزئياً كلما جاءت بها عقوبات وكانت قد اكتسبت الصيغة النهائية وذلك بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

الفصل 26 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة القانون عدد 21 لسنة 1970 المؤرخ في 30 افريل 1970 المتعلق بتحديد مسؤولية المتصرفين في الاموال العمومية ، وباحداث دائرة الزجر في ميدان الميزانية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر صقانس ، في 20 جويلية 1985

رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

(1) الاعمال التحضيرية .

مداولة مجلس النواب ومناقشته بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 16 جويلية 1985 .

الفصل 9 - يقوم اعوان التعاون باداء خدماتهم تحت سلطة الحكومة او المؤسسة التي عينوا لديها ، وهم يخضعون للالتزامات الواردة بهذا القانون وكذلك الالتزامات المدرجة باتفاقيات التعاون .

الفصل 10 - يلتزم اعوان التعاون بالخصوص بواجب اللباقة والتحفظ وكتمان السر المهني ، ويكون للخدمات التي يؤدونها بالخارج بعنوان التعاون الفني طابع الخدمة العمومية .

الفصل 11 - يمكن للوكالة التونسية للتعاون الفني بالتنسيق مع السلط التونسية المعنية ان تضع حدا لمهمة كل عون للتعاون يكون قد اخل بالتزاماته المهنية بصرف النظر عن الاجراءات التأديبية او التبعات العدلية التي يمكن القيام بها في شأنه وذلك طبقا لاحكام النظام الاساسي للعون او لعقد انتدابه .

الفصل 12 - يخول لاعوان التعاون الفني المذكورين بالفقرتين (1 - ب) من الفصل الثاني من هذا القانون الحق في زيادات في الاقدمية للمدة التي قضوها فعليا خارج التراب الوطني بعنوان مهمة التعاون وذلك لحساب الاقدمية المطلوبة للترسيم والترقية بالخطوة والدرجة .

اما الاعوان غير الواردين بالفقرتين (1 - ب) من الفصل الثاني من هذا القانون فانهم ينتفعون بضمانات لانتدابهم عند الاقتضاء بالوظيفة العمومية او بالمؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية فيما يتعلق بالحد العمري والاقدمية والترسيم .

تضبط بأمر نسبة الزيادات في الاقدمية وحدودها وشروطها وكذلك الضمانات المنصوص عليها بهذا الفصل .

كما يمكن لاعوان التعاون العاملين بالخارج ان ينتفعوا بنظام للحياة الاجتماعية طبقا لشروط تضبط بمقتضى امر .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر صقانس في 20 جويلية 1985
رئيس الجمهورية التونسية
الحبيب بورقيبة

الأوامر والقرارات

الوزارة الأولى

(البنك المركزي التونسي)

ابرام قرض

امر عدد 917 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 يتعلق بالمصادقة على مداولة ادارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 26 افريل 1985 والقاضية بابرام قرض طويل الامد .

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعنا على القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 والمتعلق بانشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي مثلما وقع تنقيحه بالنصوص اللاحقة له .

وعلى القانون عدد 57 لسنة 1983 المؤرخ في 27 جوان 1983 والمتعلق بالمصادقة على الإتفاق المالي الموقع عليه بتونس في 22 ديسمبر 1982 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية .

وبناء على اقتراح محافظ البنك المركزي التونسي .

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - وقعت المصادقة على مداولة مجلس ادارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 26 افريل 1985 والملحقة بهذا الأمر ، والقاضية بابرام قرض لفائدة الدولة مبلغه مليون وأربعمائة وسبعة وستون الفا وأربعمائة وخمسة وعشرون دولار أمريكي (1.467.425) لدى استيتيو موبيليارى ايطاليانو لغاية تزويد منشأة لإنتاج وتجميد وحفظ المنتجات المشتقة من الدجاج .

الفصل 2 - محافظ البنك المركزي التونسي مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في 18 جويلية 1985

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

امر عدد 918 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 يتعلق بالمصادقة على الإتفاقية المبرمة بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي والقاضية بابرام قرض طويل الامد .

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلاعنا على الفصل 40 من القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 والمتعلق بانشاء وتنظيم البنك المركزي التونسي مثلما وقع تنقيحه بالنصوص اللاحقة له .

وعلى القانون عدد 57 لسنة 1983 المؤرخ في 27 جوان 1983 والمتعلق بالمصادقة على الإتفاق المالي المضي بتونس في 22 ديسمبر 1982 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية .

وعلى الأمر عدد 917 لسنة 1985 المؤرخ في 18 جويلية 1985 والمتعلق بالمصادقة على مداولة مجلس ادارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 26 افريل 1985 والقاضية بابرام قرض طويل الامد .

وعلى رأي وزير المالية .

وعلى رأي محافظ البنك المركزي التونسي .

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - وقعت المصادقة على الإتفاقية الملحقة بهذا الأمر والمبرمة بتونس في 2 جويلية 1985 بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي قصد ضبط شروط الرسوم التي تكتتبها الخزينة مقابل قرض طويل الامد بمبلغ مليون وأربعمائة وسبعة وستين الفا وأربعمائة وخمسة وعشرين دولار أمريكي (1.467.425) ، عقده البنك المركزي التونسي باسمه .

الفصل 2 - وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في 18 جويلية 1985

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

وزارة الشؤون الخارجية

تسمية

بمقتضى امر عدد 919 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 :
كلف السيد تولى بلعيد ، مستشار الشؤون الخارجية بمهام قنصل عام للجمهورية التونسية بالجزائر .

وزارة الداخلية

جدول تسميمي بلدية المرسى

اصلاح جدول تسميمي لعقار انتزاع لفائدة بلدية المرسى بمقتضى الامر عدد 307 لسنة 1968 المؤرخ في 28 سبتمبر 1968 (تطبيقا لمقتضيات الفصل 35 من القانون عدد 85 المؤرخ في 11 اوت 1976) .

العدد الرتبى	عدد الرسم العقاري	المساحة (م م)	أسماء المالكين أو من تنسب اليهم الملكية
119	93.555/86.381 201.198	7060	- باران (فيكتور) - بسيس فيكتور ديبي

وزارة الإقتصاد الوطني

مناجم

وعلى القرار المؤرخ في 13 سبتمبر 1973 المتعلق بتوسيع رخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » .

وعلى القرار المؤرخ في 16 نوفمبر 1973 المتعلق بنقل رخصة التفتيش بصفة التشارك التي هي أصلا في حيازة بيوتس وسيرمد لفائدة بيوتس سيرمد وأوف شور اكسبلوراسيون أويل كيماني وكناديان سيباريود أويل المحدودة .

وعلى القرار المؤرخ في 16 فيفري 1976 المتعلق بالتجديد الأول لرخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » .

وعلى القرار المؤرخ في 20 افريل 1978 المتعلق بالإحالة الجزئية من طرف بيوتس ، سيرمد ، كناديان سيباريود ، وأوف شور اكسبلوراسيون أويل كيماني لفائدة الشركات الآتية :

- التانا اكسبلوراسيون كيماني ،
- جونبير انترناسيونال آنك ،
- كرمجي تونيسيا المحدودة ،
- كيواني أوفرسيز أويل كيماني ،
- أوديكو تونيسيا أويل كيماني ،
- بيتو أويل المحدودة ،
- سامدان نورث سي ، آنك ،
- طوطال اكسبلوراسيون تونسية ،
- يونيتد ريفينيف تونيزيا المحدودة .

وعلى القرار المؤرخ في 30 اكتوبر 1979 المتعلق بالتجديد الثاني لرخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » ، وأحالة كلية للحقوق والالتزامات المسكدة من طرف بيوتس ، أوف شور اكسبلوراسيون أويل كيماني ، التانا ، جونبير ، كرمجي ، بيتو ويونيتد ريفينيف « ب » ، بتروليوم للتطوير المحدودة وكذلك إحالة جزئية للحقوق والالتزامات المسكدة من طرف كناديان سيباريود لفائدة تونيزيا كولف اكسبلوراسيون وبروكسيون كيماني .

قرار من وزير الإقتصاد الوطني مؤرخ في 13 جويلية 1985 يتعلق بتأسيس عقد امتياز لاستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد امتياز « كسموس » .

إن وزير الإقتصاد الوطني ،

بعد اطلاعه على الامر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتعلق بسن أحكام خاصة لتيسير البحث عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية واستغلالها مع جملة النصوص التي نقحت أو اكملت .

وعلى الامر المؤرخ في غرة جانفي 1953 المتعلق بالمناجم .

وعلى القانون عدد 23 لسنة 1972 ، المؤرخ في 27 افريل 1972 المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها الموقع عليها بتونس في 28 جويلية 1971 بين الدولة التونسية من جهة وشركتي بيوتس رسورس تونيسيا المحدودة « بيوتس » وإيطاليا ناريزين س . ب . ا . « سير » من جهة اخرى .

وعلى المرسوم عدد 8 لسنة 1973 المؤرخ في 17 اكتوبر 1973 المتعلق بالمصادقة على ملحقات الإتفاقية المنص في 18 افريل 1973 بين الدولة التونسية من جهة وشركتي « بيوتس » و « سيرمد » من جهة اخرى المتعلق بتوسيع الرخصة المذكورة والموافق عليه بالقانون عدد 63 لسنة 1973 المؤرخ في 19 نوفمبر 1973 .

وعلى الملحق عدد 2 المسمى بتاريخ 26 افريل 1984 بين الدولة التونسية من جهة والف اكيان تونس ، كانام ، مورلي ، سامدان وبتراكس من جهة اخرى المصادق عليه بالقانون عدد 13 لسنة 1985 المؤرخ في 8 مارس 1985 .

وعلى القرار المؤرخ في 10 جانفي 1972 ، المتعلق بتأسيس رخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » ، لفائدة الشركتين الانفتي الذكر .

وعلى القرار المؤرخ في 24 جانفي 1981 المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات المسكدة من طرف أويكو تونيزيا أويل كيماني لفائدة كانام أوف شور المحدودة .

وعلى القرار المؤرخ في 25 ماي 1981 المتعلق بالتجديد الثالث لرخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » .

وعلى الرسالة المؤرخة في 3 أوت 1972 المسجلة في 11 أوت 1972 بإدارة المناجم والجيولوجيا تحت عدد 1377 بالجلد عدد 1 من دفتر ترسيم العقود ، التي أعلنت بمقتضاها « سير » الدولة التونسية إحالة جميع حقوقها والتزاماتها المتعلقة برخصة « الوطن القبلي - خليج الحمامات » إلى الشركة المتفرعة عنها « سير للتفتيش بالبحر الأبيض المتوسط س.ب.أ. » المسماة فيما يلي : « سيرمد » .

وعلى المطلب المقدم في 9 نوفمبر 1983 والمسجل بإدارة المناجم والجيولوجيا تحت أعداد 544 245 إلى 544 354 بدخول الغاية الذي طلبت بمقتضاه الشركات مورتي تونيزيا كيماني ، كانام أوف شور المحدودة ، سامدان نورث سي أنك ، بتراكس س.ب.أ. والف أكيثان تونس ، التمتع بعقد امتياز لاستغلال الهيدروكربونات المسمى « كسموس » والذي يشتمل على 110 محيط أولي أي ما يقابل 440 كيلومتر مربع الموجودة بولاية نابل .

وعلى تقرير المدير العام للطاقة الذي يستفاد منه أن الأشغال التي أنجزها الطالب في المساحة المذكورة أثبتت وجود حقل من المواد المعدنية من المجموعة الثانية قابل للإنتاج .

قرر ما يأتي :

الفصل 1 - يمنح عقد امتياز لاستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية لفائدة الشركات مورتي التونسية أويل كيماني ، كانام أوف شور المحدودة ، سامدان نورث سي أنك ، بتراكس س.ب.أ. والف أكيثان تونس .

الفصل 2 - يفطحي عقد الإمتياز المسمى « كسموس » مساحة تبلغ 110 محيط أولي أي ما يقابل 440 كيلو مترا مربعا .

ويحدد بالزوايا وأعداد المراجع الآتية : المستمدة من الجدول العام للمراجع الملحق بالأمر المشار اليه اعلاه المؤرخ في غرة جانفي 1953 .

الزوايا	اعداد المراجع
1	740 446
2	740 456
3	738 456
4	738 460
5	736 460
6	736 456
7	732 456
8	732 460
9	726 460
10	726 458
11	724 458
12	724 456
13	722 456
14	722 448
15	720 448
16	720 436
17	726 436
18	726 434
19	728 434
20	728 432
21	736 432
22	736 434
23	738 434
24	738 446
1/25	740 446

الفصل 3 - يمنح امتياز كسموس لمدة خمسون سنة (50) ابتداء من غرة جانفي الذي يوالي تاريخ نشر هذا القرار .

تونس في 13 جويلية 1985

وزير الاقتصاد الوطني

رشيد صفر

اطلع عليه
الوزير الأول ،
وزير الداخلية ،
محمد مزالي

قرار من وزير الاقتصاد الوطني ، مؤرخ في 13 جويلية 1985 يتعلق بالتجديد الرابع لرخصة التفتيش عن المواد المعدنية من المجموعة الثانية تعرف بالرخصة البحرية للوسط الشرقي .

إن وزير الاقتصاد الوطني ،

بعد اطلاعه على الأمر المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 ، المتعلق بسن أحكام خاصة لتيسير البحث واستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية ، والنصوص المنقحة والمتمة له .

وعلى الأمر المؤرخ في غرة جانفي 1953 ، المتعلق بالمناجم .

وعلى القانون عدد 39 لسنة 1973 ، المؤرخ في 23 جويلية 1973 المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية وكراس الشروط وملحقاتها الموقع عليها بتونس في 17 ماي 1972 ، بين الدولة التونسية من جهة والشركات « طوطال » ، و « أجيبي س.ب.أ. » و « أموكو » من جهة أخرى .

وعلى القرار المؤرخ في 27 فيفري 1973 ، المتعلق بتأسيس الرخصة البحرية للوسط الشرقي لفائدة الشركات « طوطال اكسپلوراسيون تونس » ، « أجيبي س.ب.أ. » و « أموكو تونيزيا أويل كيماني » .

وعلى القرار المؤرخ في 21 ماي 1975 ، المتعلق بأحالة جزء من الحقوق والإلتزامات التي تملكها شركة « أجيبي س.ب.أ. » لفائدة « شال تونركس » بالرخصة البحرية للوسط الشرقي .

وعلى رسالة مدير الطاقة المؤرخة في 16 جانفي 1976 ، التي ترخص الإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تملكها « أجيبي س.ب.أ. » لفائدة أجيبي أفريكا المحدودة .

وعلى القرار المؤرخ في 10 أفريل 1978 ، المتعلق بالتجديد الأول للرخصة البحرية للوسط الشرقي .

وعلى القرار المؤرخ في 26 ماي 1980 ، المتعلق بتأسيس عقد امتياز لاستغلال المواد المعدنية من المجموعة الثانية يعرف بعقد امتياز « أزييس » .

وعلى القرار المؤرخ في 27 جوان 1980 ، المتعلق بالتجديد الثاني للرخصة البحرية للوسط الشرقي لفائدة الشركات « طوطال » ، « أموكو » ، « شال تونركس » و « أجيبي أفريكا المحدودة » .

وعلى القرار المؤرخ في 30 ماي 1984 ، المتعلق بالإحالة الكلية للحقوق والإلتزامات التي تملكها « أموكو تونيزيا أويل كيماني » لفائدة شركائها « طوطال » ، « أجيبي » و « شال تونركس » والتجديد الثالث للرخصة .

وعلى القرار المؤرخ في 24 سبتمبر 1984 ، المتعلق بأحالة جزء من الحقوق والإلتزامات التي تملكها « طوطال اكسپلوراسيون تونس » لفائدة « شال تونركس » في عقد امتياز « أزييس » .

وعلى القرار المؤرخ في 16 أكتوبر 1984 ، المتعلق بأحالة جزء من الحقوق والإلتزامات التي تملكها « طوطال اكسپلوراسيون تونس » لفائدة « شال تونركس » في الرخصة البحرية للوسط الشرقي .

وعلى القانون عدد 15 لسنة 1985 ، المؤرخ في 8 مارس 1985 المتعلق بالمصادقة على الملحق للإتفاقية وملحقاتها الممضي في 27 جوان 1984 ، بين الدولة التونسية من جهة و « طوطال » ، « أجيبي » ، « شال تونركس » من جهة أخرى .

وعلى المطلب المقدم في 21 نوفمبر 1984 ، بإدارة المناجم والجيولوجيا تحت أعداد تتراوح من 557.444 إلى 558.568 بدخول الغاية المنقح بالمطلب المقدم في 12 ديسمبر 1984 ، والمسجل تحت أعداد 558.570 إلى 559.847 بدخول الغاية ، والذي تلمس بمقتضاه الشركات « طوطال اكسپلوراسيون تونس » ، « شال تونركس » و « أجيبي أفريكا المحدودة » التجديد الرابع للرخصة البحرية للوسط الشرقي التي تشتمل على 1278 محيطا أوليا أي ما يقابل 5112 كيلو مترا مربعا .

وعلى الرأي بالموافقة الذي أبدته اللجنة الإستشارية للمناجم خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 مارس 1985 .

وعلى تقرير المدير العام للطاقة .

قرر ما يأتي :

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
101	630 634	153	614 612
102	630 632	154	614 616
103	632 632	155	616 616
104	632 630	156	616 614
105	636 630	157	618 614
106	636 636	158	618 606
107	634 636	159	620 606
108	634 642	160	620 602
109	632 642	161	618 602
110	632 644	162	618 600
111	630 644	163	612 600
112	630 646	164	612 588
113	624 646	165	604 588
114	624 638	166	604 582
115	622 638	167	602 582
116	622 636	168	602 580
117	600 636	169	592 580
118	600 640	170	592 558
119	598 640	171	600 558
120	598 644	172	600 552
121	596 644	173	604 552
122	596 646	174	604 536
123	594 646	175	600 536
124	594 648	176	600 538
125	592 648	177	598 538
126	592 650	178	598 540
127	588 650	179	594 540
128	588 648	180	594 542
129	584 648	181	592 542
130	584 650	182	592 544
131	580 650	183	590 544
132	580 626	184	590 546
133	588 626	185	584 546
134	588 630	186	584 544
135	592 630	187	580 544
136	592 620	188	580 548
137	582 620	189	584 548
138	582 600	190	584 550
139	586 600	191	580 550
140	586 598	192	580 552
141	588 598	193	578 552
142	588 596	194	578 556
143	594 596	195	574 556
144	594 598	196	574 558
145	602 598	197	572 558
146	602 604	198	572 562
147	606 604	199	570 562
148	606 608	200	570 568
149	608 608	201	568 568
150	608 610	202	568 574
151	612 610	203	566 574
152	612 612	204	566 576

فصل وحيد - تجدد لمدة عامين ونصف تنتهي في 21 جويلية 1987 ،
الرخصة البحرية للوسط الشرقي لفائدة شركات « طوطال أكسبلوراسيون
تونس » ، « أجيب أفريقيا المحدودة » و « شال تونركس » .

تغطي الرخصة المجددة الف ومائتين وثمانية وسبعين (1278) محيطا
أوليا أي ما يقابل خمسة آلاف ومائة واثنيتي عشر (5112) كيلومترا مربعا .

تحدد هذه الرخصة باعداد المراجع والزوايا الآتية المستمدة من الجدول
العام لضبط المراجع الملحق بالأمر المشار اليه اعلاه المؤرخ في غرة جانفي
1953 .

الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع
1	550 614	51	602 526
2	550 610	52	602 528
3	544 610	53	604 528
4	544 612	54	604 532
5	542 612	55	624 532
6	542 620	56	624 524
7	540 620	57	622 524
8	540 626	58	622 522
9	536 626	59	620 522
10	536 574	60	620 514
11	548 574	61	626 514
12	548 540	62	626 520
13	536 540	63	628 520
14	536 524	64	628 526
15	544 524	65	626 526
16	544 532	66	626 538
17	562 532	67	622 538
18	562 536	68	622 536
19	560 536	69	620 536
20	560 556	70	620 534
21	572 556	71	612 534
22	572 554	72	612 538
23	574 554	73	606 538
24	574 552	74	606 554
25	576 552	75	602 554
26	576 550	76	602 558
27	578 550	77	612 558
28	578 542	78	612 560
29	580 542	79	614 560
30	580 538	80	614 564
31	582 538	81	616 564
32	582 536	82	616 568
33	576 536	83	618 568
34	576 528	84	618 582
35	584 528	85	622 582
36	584 532	86	622 602
37	590 532	87	630 602
38	590 530	88	630 612
39	594 530	89	624 612
40	594 528	90	624 614
41	600 528	91	622 614
42	600 520	92	622 630
43	602 520	93	620 630
44	602 516	94	620 632
45	604 516	95	618 632
46	604 512	96	618 634
47	608 512	97	624 634
48	608 524	98	624 636
49	604 524	99	628 636
50	604 526	100	628 634

اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا	اعداد المراجع	الزوايا
550 614	1/227	562 612	225	558 592	215	564 576	205
		562 614	226	558 598	216	564 578	206
				560 598	217	562 578	207
				560 600	218	562 580	208
				562 600	219	560 580	209
				562 602	220	560 574	210
				570 602	221	556 574	211
				570 610	222	556 582	212
				566 610	223	560 582	213
				566 612	224	560 592	214

تونس في 13 جويلية 1985
وزير الإقتصاد الوطني
رشيد صفر

اطلع عليه
الوزير الأول ،
وزير الداخلية ،
محمد مزالي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تسمية

بمقتضى امر عدد 920 لسنة 1985 مؤرخ في 18 جويلية 1985 :

كلف السيد عبد الله الوصيف الأستاذ المحاضر بمهام عميد بكلية الشريعة وأصول الدين لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 15 ماي 1985 .

وزارة الشباب والرياضة

حالة ادارية

بمقتضى امر عدد 921 لسنة 1985 مؤرخ في 19 جويلية 1985 :

يتمتع السيد عبد القادر بولبيار ، مدير الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الشباب والرياضة ، بالتمتع والإماتيزات المخولة لمدير عام ادارة مركزية .

إعلانات وإرشادات

وزارة الإقتصاد الوطني

1 - المنتجات المحررة عند التوريد :

اعلان للموردين وللمصدرين

يمكن توريد المنتجات المدرجة بالملحق عدد 1 بواسطة شهادة توريد وكذلك جميع أنواع القطع المنفصلة المعدة للاحجام وسط جموع مستعمل من طرف اصحاب الصناعة والنزل .

يهدف هذا الاعلان على تنقيح قائمة المنتجات المحررة عند التوريد كما وقع ادراجها بالاعلان للموردين وللمصدرين المتعلق بقائمة المنتجات المحررة عند التوريد والموردة بواسطة بطاقة توريد والخاضعة لتحديد كمي عند التوريد والحجرة عند التصدير ، الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 75 المؤرخ في 27 نوفمبر 1981 .

إن هذا الاعلان :

2 - يلغى ويعوض الملحق عدد 1 المتعلق بقائمة المنتجات المحررة عند التوريد الملحق بالاعلان للموردين وللمصدرين المشار اليه اعلاه كما وقع تنقيحه واتمامه بالنصوص اللاحقة له .

اولا : ينقح احكام الفقرة 1 للاعلان للموردين وللمصدرين المذكور اعلاه التي تصحح كما يلي :

يتم تحرير الملحق عدد 1 المتعلق بالمنتجات المحررة عند التوريد كما يلي :

ملحق عدد 1 متعلق بقائمة المنتجات المحررة عند التوريد

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
	الباب 30 : المنتجات الصيدلانية (1)		
30.01	غدد وغيرها من الأعضاء ذات الاستعمال التطعيمي على حالة جافة ولو كانت مفتتة ومسخرجات ذات استعمال تطعيمي من غدد وغيرها من الأعضاء أو من افرازاتها وغير ذلك من العناصر الحيوانية المحضرة لأغراض طبية أو وقائية غير مسماة ولا مدرجة بغير هذا .	300.101	300.107
30.02	المصل المستخرج من الحيوان أو من الأشخاص ذوي الأبدان السليمة ، التلقيحات الجرثومية والمواد السامة وبذر الجراثيم العضوية (داخل في ذلك مواد الاختمار لكن باستثناء الخمائر) وغيرها من المواد الشبيهة بها .	300.211	300.218
30.03	أدوية معدة للطب البشري أو البيطري .	300.311	300.394
30.04	القطن المبلبل والعصاب ومثلها من الأفضال (مثل الضماند واللبخات بأنواعها الخ . . .)		
30.05	المنغسة أو المطلية بمواد صيدلانية أو محضرة للبيع بالتفصيل لأغراض طبية أو جراحية غير المنتجات المنبه عليها بالبيان 3 من هذا الباب .	300.405	300.429
	مستحضرات أخرى وافصال صيدلانية .	300.510	300.569
34.03	مستحضرات للتشحيم ومستحضرات من النوع الذي يستعمل في تزييت أو تشحيم النسيج أو الجلد أو غيرها من المواد ، عدا المستحضرات المحتوية على 70 % أو أكثر وزنا من الزيوت النفطية أو زيوت المواد المعدنية الزفتية .		
	- مستحضرات مزيلة للتلاصق والاحتكاك .	340.309	340.309
مستخرج 34.05	طلاء الأحذية ومواد صقل المعادن والمعاجين والفبرة المنظفة وما شابهها من المحضرات الأخرى باستثناء الشمع المحضر التابع للعدد 34.04 .		
	مستخرج ب - غيرها :	340.538	340.538
	معاجين الصقل		
مستخرج 38.19	منتجات كيميائية ومستحضرات الصناعات الكيميائية أو الصناعات المتفرعة عنها (داخلة فيها تلك المتمثلة في خليط من المنتجات الطبيعية) غير المسماة ولا الداخلة في غير هذا ، نفايات الصناعات الكيميائية أو الصناعات المتفرعة عنها غير المسماة ولا الداخلة في غير هذا :		
	مستخرج ت - غير ذلك :	381.954	381.954
	مستخرج (2) - غير ذلك :	381.968	381.968
	- مستحضرات معدة لمقاومة جمود الماء .		
	- مواد مطبوعة ، مصلبة ومثبتة مؤلفة من عناصر مختلفة		
	معدة للمواد اللزجة الاصطناعية .		
مستخرج 39.07	مصنوعات من مواد الأعداد 3901 الى 39.06 بدخوله :		
	مستخرج ح - غير ذلك من المصنوعات :	390.752	390.752
	مستخرج (5) - أفضال لاستعمالات تقنية كالمسيور والأوصال والحلق الى غير ذلك :		
	- أفضال لاستعمالات تقنية كالأوصال والحلق الى غير ذلك . . . ما عدا المسيور .	390.798	390.798
	مستخرج (7) - غيرها :		
	- غير ذلك من المصنوعات من مواد الأعداد 39.01 الى 39.06 بدخوله لجميع أنواع العربات .		
مستخرج 45.03	مصنوعات من الخفاف الطبيعي :	450.305	450.305
	- أوصال من الخفاف الطبيعي .		
مستخرج 70.09	مرايا من الزجاج مطوقة أو غير مطوقة داخلة فيها المرايا المعدة للرؤية من خلف :	700.919	700.919
	أ - المرايا المعدة للرؤية من خلف .		
مستخرج 70.14	زجاج معد للإضاءة والاشارات والمنظارات العادية :	710.470	701.470
	مستخرج ت - زجاج معد للإشارات والمنظارات العادية :		
	- زجاج معد للإشارات .		

(1) إن المنتجات المدرجة بالباب 30 باستثناء الاسمنت وغيره من المنتجات الصالحة لسد ثقب الأضرار وجامعات الأدوات الطبية والصناعية الصيدلانية الجاهزة لمعالجات استعجالية هو من اختصاص الصيدلية المركزية التونسية . أن معهد باستود وكليات الطب مرخص لها بتوريد المصل (سيروم) ومواد التلقيح المدرجة بالموقع عدد 30.02 من التعريفية .

عدد التعريفية للمنتجات	عدد التعريفية	بيان المنتجات	الجمركية
من	الى		
732.911	732.911	السلاسل والسلاسل الصغيرة وأجزائها المصنوعة من الحديد المصبوب أو الحديد أو الفولاذ : أ - السلاسل والسلاسل الصغيرة الصالحة للتوجيه وأجزائها	مستخرج 73.29
732.919	732.915	مستخرج ب . - السلاسل والسلاسل الصغيرة الغير صالحة للتوجيه وأجزائها . (2) غيرها	
733.280	733.280	البولونات والأقفال (ملولبة أولا) والبرام والبرام ذات رأس به دائرة والشكالات وقطع الوصل والمسامير والقطع المعدة لسد الثقب وما شابهها من افضال البولونات والبرام المصنوعة من الحديد الصلب أو الحديد أو الفولاذ - الرنديلات (بما فيها الرنديلات المنثنية وغيرها مما هو معد ليكون لولبا) المصنوعة من الحديد أو الفولاذ : ث . - المسامير المثناة : - المسامير المثناة من الحديد المصبوب أو الحديد أو الفولاذ .	مستخرج 73.32
733.285	733.285	مستخرج ج . - غير ذلك : - المسامير المثناة (دسار) والقطع المعدة لسد الثقب من الحديد المصبوب أو الحديد أو الفولاذ .	
733.535	733.535	نوابض ونصول نوابض من الحديد أو الفولاذ : مستخرج ب . - ذات مطويات : - غير ذلك من النوابض ذات المطويات من الحديد أو الفولاذ لجميع أنواع العربات .	مستخرج 73.35
734.061	734.061	مصنوعات أخرى من الحديد المصبوب أو الحديد أو الفولاذ : مستخرج ث . - غير ذلك مستخرج (5) - غير ذلك : - أطواق الضم من الحديد المصبوب أو الحديد أو الفولاذ لجميع أنواع العربات .	مستخرج 73.40
741.510	741.510	المسامير والمسامير الصغيرة والشكالات والشكالات ذات الذبابة الحادة المسامير من نوع البونايير المصنوعة من النحاس أو ذات ساق من الحديد أو الفولاذ ورأس من النحاس البولونات والأقفال الملولبة والأقفال (الملولبة أو غير الملولبة) والبرام التي برأسها دائرة والشكالات ذات ساق والأوتاد والصفائح وقطع الوصل وغيرها من الافضال المشابهة لها من البولونات والبرام من النحاس والدائرات (رونديل) والدائرات المعدة لصنع اللوالب) من النحاس : مستخرج أ . - البرام والمسامير المثناة : - المسامير المثناة من النحاس	مستخرج 74.15
741.519	741.514	ب . - غير ذلك	
741.600	741.600	اللوالب من النحاس .	74.16
761.620	761.620	مصنوعات أخرى من الشبين : ب . - النسيج المعدني والمشبكات والظفائر من أسلاك الشبين :	مستخرج 76.16
761.684	761.684	مستخرج ث . - غير ذلك : - الاوصال من الشبين .	
820.553	820.501	الالات المتبادلة الصالحة للماكينات وللأجهزة اليدوية سوى الميكانيكية أو غيرها (للتقليب أو الثقب أو النقش والخراط أو التروشيك الخ . . .) داخل فيها آلات تمطيط الخيوط وصنعها بواسطة الحرارة من المعادن كذلك آلات الحفر باستثناء مساحب الأسلاك والالات المتبادلة الأخرى التي يتكون الجزء العامل منها من المعدن .	مستخرج 82.05
820.557	820.557		
820.603	820.601	المدى (السكاكين) والشفرات الحادة للماكينات وللالات الميكانيكية : أ . - المدى (السكاكين) والشفرات الحادة المعدة للماكينات الفلاحية .	مستخرج 82.06
820.605	820.605	ب . - المدى (السكاكين) والشفرات الحادة المعدة للالات المنزلية .	
820.705	820.701	الصفائح العصي والمسامير الجيدة والشوكات والافصال المشابهة لها للالات غير المركبة المتألقة من الكربون المعدني (من تنغستين ومن موليبدن ومن فاندنيوم ال . . .) المجمع بواسطة السيل .	82.07

عدد التعريفية العامة للمنتجات	عدد التعريفية	بيان المنتجات	الجمركية
من	الى		
830.141	830.141	الاقفال (داخل في ذلك السكارات وأجهزة السكارات التي بها كوية) والسكارات والافصال ذات المفاتيح السرية أو الكهربائية وأجزاؤها من المعادن المطلقة ، المفاتيح لهاة الافصال من معادن مطلقة : مستخرج ب . - غير ذلك : مستخرج (1) - الافصال الكاملة : - الاقفال لجميع أنواع العربات . مستخرج (2) - أجزاء وقطع منفصلة : - أجزاء الاقفال من معادن مطلقة لجميع أنواع العربات .	مستخرج 83.01
830.180	830.180		
830.240	830.240	حروجات وقطع حديدية وغير ذلك من افصال (مشابهة لها من معادن مطلقة لللاثات والابواب والدرج والنوافذ والفارسيات (البرسيانات) والهياكل وافصال السرج وصناديق السفر، والكانويطات الصغيرة والكبيرة والمصنوعات الأخرى من نوعها ، ومعالق الثياب وأغطية الرأس والرافعات والكنسولات وما شابهها من الافصال من المعادن المطلقة (داخل فيها سكارات الابواب التلقائية) : - حروجات وقطع حديدية وافصال مشابهة لهياكل جميع أنواع العربات .	مستخرج 83.02
830.804	830.804	الحلاقيم اللينة من المعادن المطلقة : مستخرج ب . - غير ذلك : - الحلاقيم اللينة من المعادن المطلقة لجميع أنواع العربات .	مستخرج 83.08
840.509	840.507	ماكينات مسيرة ببخار الماء أو بآنواع أخرى من البخار حتى ولو كانت غير منفصلة عن مراجلها : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 84.05
840.605	840.604	محركات ذات انفجار أو ذات اتقاد داخلي أو ذات لوالب دافعة : - محركات ذات انفجار - ذات حجم اسطواني من 500 سنتيمتر مكعب الى 2000 سنتيمتر مكعب بدخول الغاية . - ذات حجم اسطواني يفوق 2000 سنتيمتر مكعب .	مستخرج 84.06
840.609	840.609	محركات ذات اتقاد داخلي : - ذات حجم اسطواني من أكثر من 1500 سنتيمتر مكعب الى 2000 سنتيمتر بدخول الغاية .	
840.616	840.616	مستخرج ث . - محركات للطيران تفوق قوتها على سطح الأرض 600 خيول بخارية وكذلك أجزاءها وقطعها المنفصلة : - أجزاء وقطع منفصلة ح . - أجزاء وقطع غيار المحركات باستثناء المشار إليها بالدرج الفرعية 8406 ث .	
840.645	840.645		
840.689	840.661		
840.729	840.721	العجلات المائية والعتفات وغير ذلك من الماكينات الحركة المائية : ت . - الأجزاء والقطع المنفصلة	مستخرج 84.07
840.875	840.871	محركات وماكينات أخرى محرقة : ث . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 84.08
841.031	841.031	المضخات والمحركات ذات المضخات واللوالب ذات المضخات بما فيها المضخات الغير ميكانيكية والمضخات الموزعة التي بها معدات للقيس - الآلات الرافعة للموائع (ذات سلسلة أو قوادس ذات أشرطة لينة الخ . . .) : مستخرج ث . - غيرها من المضخات والمحركات ذات المضخات واللوالب ذات المضخات والآلات الرافعة للموائع : I غيرها من المضخات والمحركات ذات المضخات : مستخرج (2) غيرها : - مضخات حقن الوقود المعدة لمحركات السيارات ذات الاتقاد الداخلي . - غيرها من المضخات المعدة لمحركات السيارات والدراجات النارية . ت . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 84.10
841.032	841.032		
841.089	841.081		

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
من	الى		
84.11	المضخات والمحركات ذات المضخات واللواكب ذات المضخات والهوائية أو بالفراغ الآلات الضاغطة ذات المحركات واللواكب الضاغطة للهواء أو لغازات أخرى ومولدات ذات اسطوانات طليقة ومراوح وما شابهها : 1 - المضخات والآلات الضاغطة : مستخرج (2) - غيرها : - المضخات (باليد أو باليدوس) معدة لنفخ الدواليب المطاطية . - المضخات بالفراغ . - محركات ضاغطة أخرى لجميع أنواع العربات . (3) أجزاء وقطع منفصلة . مستخرج ب - - مولدات ذات اسطوانات طليقة : (2) أجزاء وقطع منفصلة مستخرج ت - - المراوح وما شابهها : مستخرج (1) - الآلات : - مراوح أخرى وما شابهها غير التابعة للعدد 85.06 . (2) أجزاء وقطع منفصلة	841.111 841.113 841.126 841.139 841.165	841.111 841.113 841.126 841.131 841.165
84.14	الأفران الصناعية أو أفران المخازن باستثناء الأفران الكهربائية التابعة للعدد 85.11 : ب - أجزاء وقطع منفصلة .	841.419	841.419
84.15	المعدات والمكينات والآلات الصالحة لتكوين البرودة المجهزة بالكهرباء وغيرها : مستخرج ج - أجزاء وقطع منفصلة : (3) غير ذلك .	841.589	841.587
84.16	آلات الصقل والتشجير غير آلات شفر المعادن ومكينات تشجير الزجاج واسطوانات تابعة لهذه الآلات : ب - أجزاء وقطع منفصلة .	841.609	841.607
84.17	الآلات والأجهزة وإن كانت مسخنة كهربائية الصالحة لمعالجة المواد بعمليات تقضي تغيير الحرارة كالتشخين الطهي والكي والتطهير والتكرير والتبخير والتجفيف والتبريد الخ . . . الآلات المنزلية ، آلات تسخين الماء ومواقد الحمامات الكهربائية : - أجزاء وقطع منفصلة .	841.705 841.708 841.710 841.715 841.795	841.705 841.708 841.710 841.715 841.791
84.18	آلات مبيدة عن المراكز وآلات العصر النابذة ، آلات صالحة لتقطير أو تصفية السوائل والغازات . - أجزاء وقطع منفصلة للآلات المبيدة عن المراكز المعدة لتجهيز المخابر الطبية التابعة للعدد 84.18 . 1 . - أجزاء وقطع منفصلة للآلات الماخضة - المصفاة المعدة لآلات فرز وميز الدم التابعة للعدد 90 . 17 . - أجزاء وقطع منفصلة لآلات عصر الألبان . أجزاء وقطع منفصلة أخرى للمكينات والآلات الصالحة لتقطير أو تصفية السوائل والغازات .	841.809 841.819 841.830 841.871 841.878	841.809 841.819 841.830 841.871 841.878
84.19	مكينات وآلات صالحة لتنظيف أو تجفيف القوارير وغيرها من الأوعية ولتعبئة وغلق القوارير والحقن والظروف وغيرها من الأوعية والصاق التذاكر عليها ولحفظ السلع في الظروف ولغها والآلات الصالحة لإدخال الغازات في المشروبات والآلات الصالحة لغسل الموائع المنزلية : - أجزاء وقطع منفصلة .	841.919 841.929	841.919 841.929
84.20	آلات وأدوات الوزن داخلية فيها البسكولات والموازين المعدة لتعقيب القطع المصنوعة لكن باستثناء الموازين الحساسة لوزن يساوي 5 صانتيغرام فما دون صروف خاصة بجميع آلات الوزن : - أجزاء قطع منفصلة .	842.071	842.071
84.21	آلات حبلية (تستعمل ولو باليد) معدة لبت أو تفريق أو رش المواد المائعة أو المسحوقة والآلات اطفاء الحريق المعمرة أو لا المسدسات للدهن الضغط الهوائي وشبهها من الآلات الأخرى والمكينات ذات الرش الرمي والرش البخاري والآلات الرشاشة الشبيهة بها : - مستخرج 1 - - المكينات والآلات :		

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
	- أجهزة غسل البلور للمعربات السيارة . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	من 842.143 إلى 842.179	84.22 مستخرج
	ماكينات وآلات رفع الأحمال وشحن البضائع وانزالها ومناولتها كالمصاعد والسكيب والنقلات وآلات الكريك ومجموعة بكرات ذات مخاطف والأضراس (وآلات رفع وانزال الأحمال الثقيلة والجيور اللولبية والنقلات وعربات النقل التي تسير في الفضاء الخ . . .) . باستثناء الماكينات والآلات المدرجة بالعدد 84.23 . د - أجزاء وقطع منفصلة .	842.279 842.270	84.23 مستخرج
	ماكينات وآلات قارة أو متنقلة معدة لاستخراج وتمهيد التراب وللحفر أو لثقب الأرض (كالمجارف الميكانيكية ومحطات الصخور وحافرات الأرض وآلات تقشير سطح الأرض ومسطحات وجه الأرض والجرافات الخ . . .) . آلات دك الأعمدة والآلات إزاحة الثلوج غير عربات إزاحة الثلوج المدرجة بالعدد 87.03 . - أجزاء وقطع منفصلة .	842.309 842.370	84.24 مستخرج
	ماكينات وآلات وأدوات للفلاحة ولزراعة الزهور ومعدات لتحضير وخدمة الأرض والزراعة داخلة فيها الاسطوانات المعدة لتنضيد الحشائش بالبساتين والحدائق والميادين الرياضية . ج - أجزاء وقطع منفصلة .	842.489 842.481	84.25 مستخرج
	ماكينات والآلات وأدوات لجمع صابة المنتجات الفلاحية ودراسها آلات الضغط على حزم التبن والقرط والآلات جز الأعشاب والغرابيل وشبهها من الماكينات المعدة لتنظيف الحبوب والآلات فرز البيض والفلال وغيرها من المنتجات الفلاحية باستثناء الماكينات والآلات الطحن المدرجة بالعدد 84.29 . ج - أجزاء وقطع منفصلة .	842.584 842.581	84.26 مستخرج
	ماكينات للحليب وماكينات وآلات أخرى لصناعة اللبن . ت - أجزاء وقطع منفصلة .	842.685 842.681	84.27 مستخرج
	عصارات وقرقيبات وغيرها من آلات صنع الخمر وشراب التفاح وما شابه ذلك . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	842.715 842.715	84.28 مستخرج
	غيرها من الماكينات والآلات الصالحة للفلاحة وزراعة الأزهار وتربية الطيور الداجنة والتحل داخل في ذلك الآلات الصالحة لانبات الحبوب المشتملة على أجهزة ميكانيكية أو حافظة للحرارة والآلات الترقيد وتربية الطيور الداجنة . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	842.855 842.851	84.29 مستخرج
	ماكينات والآلات ومعدات للطحن ولعجانة الحبوب والبقول الجافة باستثناء الماكينات والآلات من الطراز المتعارف في الزراعة التقليدية . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	842.919 842.919	84.30 مستخرج
	ماكينات وآلات غير مذكورة ولا مدرجة في المواضع الأخرى من هذا الباب وصالحة لصناعة الخبز والمرطبات والبشكوتو والعجين الغذائي والحلويات والشوكولاتة والمواد السكرية واللحمة (البيرة) ولخدمة اللحوم والأسماك والخضر والفاكهة لأغراض غذائية . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	843.070 843.070	84.31 مستخرج
	ماكينات والآلات لصناعة عجين السيليلوز (عجين الورق) وصناعة وصقل الكاغذ والكاغذ المقوى . ت - أجزاء وقطع منفصلة .	842.119 843.115	84.32 مستخرج
	ماكينات وآلات للتجليد والتسفير داخل في ذلك ماكينات خياطة الأوراق . ب - أجزاء وقطع منفصلة .	843.215 843.215	84.33 مستخرج
	ماكينات وآلات أخرى لخدمة عجين السيليلوز (عجين الورق) والكاغذ والكاغذ المقوى داخل في ذلك آلات القص بمختلف أنواعها .		

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
من	الى		
	ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	843.317	843.319
مستخرج 84.34	آلات لتدوير وصوغ الأحرف للطباعة ماكينات وآلات اقرار حروف الطباعة وما شاكلها ، احرف طباعية كليشيات لوحات اسطوانات وغيرها من معدات الطباعة حجر الطباعة لوحات واسطوانات معدة لفنون الرسم (منبسطة أو منقوشة ، أو مصقولة الخ . . .) .	843.451	843.459
مستخرج 84.35	ماكينات وآلات للطباعة وفنون الرسم وآلات للتسطير آلات الطي وغيرها من الآلات الثانوية للطباعة :	843.571	843.579
مستخرج 84.38	ماكينات والآلات لاعانة الماكينات المدرجة اسمؤها تحت عدد 8437 (راتير ميكانيكية جاكوار آلات لقص الطعمة والقيام ، آلات لتبديل الانزاق الخ . . .) قطع منفصلة وتكميلية معروف عنها أنها مخصصة بصفة باتة أو مبدئية لماكينات والآلات هذا الموقع أو المواقع عدد : 84.36 و84.37 (قطع تطوى عليها الخيوط ، أجنحة وأساور للقراديش والأمشاط والأعوان والمغازل الانزاق واشفار وامواس الأنوال وابر ، بلاتينات ومخاطف الخ . . .) :	843.811 843.851	843.811 843.879
مستخرج 84.39	ماكينات وآلات لصناعة وانهاء اللبد بالقطعة أو بالقالب بما في ذلك ماكينات صنع القبعات وقوالب القبعات :	843.919	843.919
مستخرج 84.40	ماكينات والآلات لفسل وتنظيف وتجفيف وتبييض وصبغ وتحضير وانهاء الخيوط والاقمشة وغيرها من المواد النسيجية (بما في ذلك آلات غسل الثياب وكبي الملابس الجاهزة وطبها أو قصها في شكل تسنينات) ماكينات لتفشيبة الاقمشة وغيرها من المشدات قصد صنع اغطية قاعات الغرف مثل اللينولوم الخ . . .) ماكينات من النوع المستعمل لطبع الخيوط والاقمشة واللبد والجلد والكاغذ لتلبس الجدران والتظريف وتغطية قاعات الغرف (داخل في ذلك الألواح والاسطوانات المنقوشة للماكينات المذكورة) :	844.018 844.022 844.078	844.018 844.022 844.078
مستخرج 84.41	ماكينات لخياطة (الاقمشة والجلود والأحذية . . .) داخل في ذلك أجهزة ماكينات الخياطة والابر الصالحة لها :	844.173 844.179	844.175 844.179
مستخرج 84.42	ماكينات وآلات لتحضير وخدمة النعال والجلود ولصناعة الأحذية وغيرها من المصنوعات من النعال أو الجلد غير داخل في ذلك ماكينات الخياطة المنصوص عليها تحت عدد 84.41 .	844.209	844.209
مستخرج 84.43	آلات تحويل وقوالب لصب الحديد المذوب وآلات للتقويلب لمصانع الفولاذ ومختلف المعادن :	844.309	844.309
مستخرج 84.44	المشفرات - قطارات المشفرات واسطوانات المشفرات :	844.459	844.459
مستخرج 84.48	القطع المنفصلة واللوازم للاستعمال حصرا أو بصفة أساسية في العدد الآلية الداخلة في الأعداد من 84.45 لغاية 84.47 بما فيها حوامل العدد وحوامل الآلات ، ملوليات ذاتية الحركة ، أجهزة قاسمة وأجهزة أخرى خاصة تركيب على العدد الآلية ، حامل عدد يدوية آية التي تستخدم يدويا من جميع الأنواع باستثناء القطع المنفصلة واللوازم المعدة للعدد الآلية المدرجة تحت العدد 84.47 .	844.811	844.855
مستخرج 84.49	الادوات والادوات الآلية الهوائية او ذات محرك (غير كهربائي) مقحم فيها ، والمعدة للاستعمال باليد :		

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
من	الى		
844.950	844.950		ب - - أجزاء وقطع منفصلة .
845.009	845.009		الماكينات والآلات التي تسير بالغازات للحم والقص وتسقية سطوح المعادن : ب - - أجزاء وقطع منفصلة .
845.508	845.501		القطع المنفصلة وتوابعها (غير الصناديق والاكياس وما شابهها) المعروفة بكونها معدة بالخصوص أو اصالة للماكينات المدرجة بالاعداد 84.51 لغاية 84.54
845.670	845.670		الماكينات والآلات للفرز والغريلة والغسل والتكسير والتشيم وخلط التراب والحجر والمعادن وغيرها من المواد المعدنية الصلبة والماكينات والآلات للجمع والتكوين أو تقليب مواد الوقود المعدنية الصلبة وعجين الخزف المطلي والاسمنت والجبس وغير ذلك من المواد المعدنية المسحوقة أو المعجونة والماكينات لتكوين قوالب من الرمل لتذويب المعادن : ت - - أجزاء وقطع منفصلة .
845.709	845.709		ماكينات وآلات لصنع وخدمة الزجاج مصنوعات الزجاج بواسطة الحرارة وماكينات لجمع وتركيب المصابيح والانابيب والصمامات الكهربائية والالكترونية وما شابهها : ب - - أجزاء وقطع منفصلة .
845.809	845.809		آلات البيع التلقائية لا يرتكز تسيرها على البراعة أو الصدفة كآلات التوزيع التلقائية للطابع البريدية والسقايب والشوكولاتة والمأكولات الخ . . .) ب - - أجزاء وقطع منفصلة .
845.990	845.990		ماكينات وآلات ومعدات ميكانيكية غير المذكورة ولا المدرجة في مواقع أخرى من هذا الباب : - أجزاء وقطع منفصلة للآلات والمعدات الميكانيكية .
846.259	846.211		الحلقات الدائرة المختلفة الأنواع من ذوات الاكبر أو الابر والاسطوانات المختلفة الاشكال .
846.350	846.311		محاور نقل الحركة ومقايض ومشابغ ومدارج ومساند ومشابك وعجلات الاحتكاك وآلات تنقيص السرعة ومضاعفتها وتغييرها ومقاود وبكرات (داخل في ذلك مخمس البكرات) المعاضد وأدوات الاقتران (قوابض وأدوات الاقتران المرنة) وأوصال المرافق (المرافق للتوجيه لكل ناحية والادمان الخ . . .)
846.408	846.401		أوصال من المعادن القابلة للتشكيل (بلاستيكية) مجموع أو متجانس من الأوصال المختلفة التركيب للماكينات والسيارات والأفصال الحلاقم معروضة في شكل قراطيس أو ظروف أو غيرها من معدات التطريف المشابهة .
846.509	846.501		أجزاء وقطع منفصلة للماكينات والآلات والادوات الميكانيكية غير المذكورة ولا المدرجة بمواقع أخرى من هذا العنوان وليست لها صلات بالكهرباء ولا بالأجزاء المنعزلة كهربائيا ولا بملفات الاتصال الكهربائية ولا بغيرها من خاصيات الكهرباء .
450.130	850.130		الماكينات المولدة للكهرباء والمحركات مغيرات التيار الدائرة أو الساكنة (مقويات الخ . . .) ومغيرات الكهرباء وملفات التفاعل الكيميائي وأشباهاها وملفات الانفعال : ب - - محركات ذات قوة تتراوح بين 1/20 و 1/25 من خيول بخارية وسرعة تقدر ب 6000 دورة في الدقيقة ووزن يساوي كيلوغرام واحد أو أقل بدون الدواليب الفرعية : د - - أجزاء وقطع منفصلة .
850.199	850.191		
850.209	850.201		مجاذيب كهربائية ومجاذيب مستمرة مغناطيسية أم لا ، أطباق ومثاقب الحديد وأجهزة أخرى مغناطيسية أو كهربائية مغناطيسية متشابهة للتثبيت أو للاقتران أو التحريك ميدلات السرعة وضواغط كهربائية مغناطيسية رؤوس آلات الرقع الكهربائية المغناطيسية .
850.570	850.570		آلات والماكينات الآلية الكهربائية المغناطيسية (ذات المحرك مقحم فيها) للاستعمال اليدوي : ب - - أجزاء وقطع منفصلة .
850.690	850.690		الادوات الكهربائية الحيلية (داخل فيها المحرك) والمعدة للمنزل : ج - - أجزاء وقطع منفصلة .

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	من	الى	الجمركية
مستخرج 85.07	أجهزة كهربائية لحلاقة الذقن وقص الشعر ذات المحرك داخلي : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	850.750	850.750		
85.08	آلات وأجهزة كهربائية للوقد والانطلاق معدة للمحركات ذات الانفجار أو الاشتعال الداخلي (مولدات التيار المتغير ذات المجاذب المستمرة وقنانات الإيقاد وشموع الإقاد والتسخين والآلات الانطلاق الخ . . .) المولدات الكهربائية (المولدات المستمرة) وآلات الوصل والفصل مع تلك المحركات .	850.811	850.899		
مستخرج 85.09	آلات كهربائية للتווير والإشارة ومساحات الزجاج ومذوبات الجليد وأجهزة كهربائية لازالة البخار معدة للدراجات والسيارات باستثناء كشافات النور والكتل البصرية المعدة للسيارات .	850.911 850.919	850.913 850.990		
مستخرج 85.11	أفران كهربائية للصناعة أو المخابر الكيميائية داخلية فيها الآلات المعدة لمعالجة المواد بالحرارة بواسطة تيار التقارب الكهربائي المغناطيسي أو افتقاد الحاجز الكهربائي ماكينات وآلات كهربائية أو تعمل بأشعة لازار للحم أو القطع أو الصهر : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	851.170	851.190		
مستخرج 85.12	آلات لتسخين الماء ، آلات لتسخين الحمامات وغطاسات حرارية كهربائية لتدفئة المحلات وغير ذلك من الاستعمالات الأخرى المشابهة آلات كهروحرارية للشعر (مجففات الشعر ، آلات تحديد الشعر ، مسخنات حديد الشعر الخ . . .) مكايي كهربائية للثياب آلات كهروحرارية للاستعمالات المنزلية غير المقاومات التابعة لعدد 85.24 : ح . - مقاومات مسخنة : مقاومات مسخنة غير المدرجة بالعدد 85.24 . د . - أجزاء وقطع منفصلة (باستثناء تلك المدرجة بالموقع الفرعي (1) .	851.268 851.290	851.268 851.290		
مستخرج 85.16	آلات كهربائية للإشارات (غير المعدة لنقل الرسائل) لحفظ أمن التراب أو مراقبة وتوجيه للسكك الحديدية وطرق المواصلات الأخرى داخل في ذلك المراسي والمطارات : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	851.609	851.609		
مستخرج 85.18	آلات تجميع كهربائية مستقرة أو قابلة للتغيير أو للتعديل : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	851.809	851.809		
مستخرج 85.19	جهاز قطع أو فصل أو وقاية وصل أو ربط المجاري الكهربائية (قاطع التيار ، مبدل التيار جهاز الربط ، قاطع الدارة الكهربائية ، مانع الصواعق ، ناشر الموجات ، منشب التيار ، ماسكات المصابيح الكهربائية وحقوق الربط الخ . . .) وآلات مقاومة غير مسخنة ومفارق كهربائية وآلات تعديل التيار الكهربائي والمجاري المطبوعة ولوحات الإشارة أو التوزيع : مستخرج 1 . - آلات القطع أو الفصل ، آلات للوقاية أو الوصل أو ربط المجاري الكهربائية : مستخرج (1) - الآلات : أجزاء معدة لجميع أصناف العربات بالاستثناء - مراكز الأضواء الغير المسترسلة والبطانات المعدنية لأطراف البطاريات المعدة للسيارات .	851.940	851.940		
مستخرج 85.20	مستخرج ب . - غير ذلك : مستخرج II . غير ذلك : مستخرج (1) : الآلات : - مقاومات غير مسخنة	851.991	851.991		
مستخرج 85.20	مصابيح وجعاب كهربائية تضيء بتوهج الشعيرات أو التفريغ (داخل في ذلك ذات الأشعة البنفسجية أو تحت الحمراء) مصابيح قوسية : - مصابيح لجميع السيارات .	852.032	852.032		
مستخرج 85.21	مصابيح وجعاب وصمامات الكترونيكية (ذات مهابط سخنة أو باردة أو ذات مهابط مصورة غير الميئة بالعدد 85.20 كالمصابيح والجعاب والصمامات بالفارغ أو بالبخار أو بالغاز (داخل فيها الجعاب المقومة للأعوجاج ببخار الزئبق) والجعاب المهبطة والجعاب والصمامات لآلات التصوير للاذاعة البصرية الخ . . .) وخلايا التصوير الكهربائي وبلور البيزو كهربائي المركب وثاني يود والترنزيستور والأجهزة المشابهة لذلك الصنف مرصلة وثاني اليود مرسل أضواء والهياكل الالكترونية المكروسكوبية :				

عدد التعريف للمنتجات	عدد التعريف	بيان المنتجات	الجمركية
من	الى		
852.139 852.149	852.131 852.141	ت . - ثاني يود ترنزيستور وأجهزة نصف موصلة ، ثاني اليود المرسل للأضواء ، خلايا التصوير الكهربائي (داخل فيها ثاني اليود المصور والترنزيستور المصور) . ث . - الهياكل الالكترونية المكرو سكوبية .	
	852.353	خيوط وظفائر وحبال (داخلة الحبال ذات المحور الواحد) والشرايط والقضبان وما شابهها منعزلة ومعدة للكهرباء (ولو كانت مصمفة أو مؤكسدة بواسطة الانود) والمصحوبة أم لا بقطع ربط : مستخرج ب . - خيوط وقضبان منعزلة : - خيوط شموع الانتقاد المنعزلة للكهرباء 55 في المائة أو أقل بقطع ربط .	مستخرج 85.23
852.459	852.411	قطع وأشياء من الفحم أو القرافيت بها معدن أم لا لاستعمال كهربائي أو الكتروني ، مكابس للمكينات الكهربائية وفحم للمصابيح وللخزانات أو للميكروفون ، قضبان كهربائية للأفران وآلات اللحم وتجهيزات التفكيك الكهربائي الخ . . .	85.24
852.520 852.540	852.510 852.540	أجهزة لعزل الكهرباء مصنوعة من كل المواد باستثناء أجهزة عزل الكهرباء المصنوعة من مواد لزجة اصطناعية .	مستخرج 85.25
852.700	852.700	جماب عازلة وقطع ربطها من المعادن المطلقة على أن تكون هي نفسها منعزلة في داخلها .	85.27
852.800	852.800	أجهزة وقطع منفصلة كهربائية لمكينات وآلات غير مسماة ولا مدرجة بمواقع أخرى من هذا الباب .	85.28
860.959	860.901	أجزاء وقطع منفصلة لعربات السكك الحديدية .	86.09
861.005	861.005	معدات قارة للسكك الحديدية آلات ميكانيكية غير كهربائية للإشارات وللأمن وللمراقبة وللتسيير لكل طرق المواصلات داخل في ذلك أجزاءها وقطعها المنفصلة : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 86.10
870.623 870.652 870.661 870.669 870.694 870.699	870.621 870.625 870.655 870.669 870.679 870.699	أجزاء وقطع منفصلة وآلات تكميلية للعربات للسيارة مستأنف ادراجها من 87.01 الى 87.03 بدخول الغاية باستثناء : - المرايا المطوقة للعربات للسيارة المدرجة بالأعداد 87.01 الى 87.03 . - حروجات المكابح التي جمعت الى فكوك معدنية . - العجلات المجهزة بطائرات مطاطية . - الحبال المعدة للمكابح وأجهزة الانطلاق وأجهزة باديء حركة الاحتراق للمحركات الخ . . . - كتل الخدمات من المطاط (سيلنت بلوك ، فلاكسي بلوك . . .) ودعامات المحرك . - الخدمات المعدة للعربات للسيارة . - أوعية الانفلات للعربات للسيارة (بما في ذلك كواتم الصوت وأنباب الانفلات) .	مستخرج 87.06
870.775	870.770	سيارات الشحن الخفيفة من النوع المستعمل بالمعامل والمستودعات والموانئ والمراسي الجوية للنقل بمسافات قصيرة أو مناولة البضائع (عربات حمل وعربات حزم وعربات خيالة) عربات جارة من النوع المستعمل بالمحطات وأجزاءها وقطعها المنفصلة : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 87.07
871.299	871.211	أجزاء وقطع منفصلة وآلات تكميلية للعربات المستأنف ادراجها بالأعداد من 87.09 الى 87.11 بدخول الغاية .	87.12
871.325	871.325	عربات لنقل الأطفال داخل في ذلك أجزاءها وقطعها المنفصلة : ب . - أجزاء وقطع منفصلة .	مستخرج 87.13

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	من	الى	الجمركية
مستخرج 87.14	مركبات أخرى غير سيارة ومركبات تجر وراء المركبات وأجزاؤها وقطعها المنفصلة : مستخرج ت . - أجزاء وقطع منفصلة : مستخرج (2) غيرها : - أجزاء وقطع منفصلة باستثناء الأجزاء والقطع المنفصلة المعدة لنقل الحضاير والمحاوير	871.497	871.497	871.497	
88.03	أجزاء وقطع منفصلة للالات التابعة للعديد : 88.01 و 88.02 .	880.305	880.301	880.301	
مستخرج 90.08	الالات السينمائية (الالات المعدة لالتقاط المناظر وتسجيل الصوت ولو كانت مزدوجة ، الات المخرجة للصور معيدة كانت للصور أم لا) . مستخرج ب . - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	900.889	900.889	900.889	
مستخرج 90.09	آلات الاخراج القارة ، الات الكبيرة أو الصغيرة للصور الشمسية : مستخرج ب . - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	900.989	900.989	900.989	
مستخرج 90.11	المجاهر والالات المسماة (ديفراغراف) الالكترونية والبروتونية : مستخرج ب . - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.109	901.109	901.109	
مستخرج 90.12	مجاهز بصرية منها الات المستعملة في التصوير الشمسي والسينما وعرض الافلام : مستخرج ب . - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.209	901.209	901.209	
مستخرج 90.13	الالات والادوات المعدة لعلم النور البصري غير المسماة ولا المدرجة في موضع آخر من هذا الباب (داخل في ذلك الات القاذفة للأضواء) لازار غير ثاني اليودلازار : مستخرج 1 . - الات القاذفة للأضواء كاملة حتى بقواتها داخل فيها حاملات أجهزة التصفية : مستخرج (2) - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات . - أجزاء وقطع منفصلة . مستخرج ب . - غير ذلك : مستخرج (2) - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.353	901.353	901.353	
مستخرج 90.14	الالات والادوات المستعملة في علم هيئة الأرض ومسحها وقياسها وتسويتها والالات المستعملة لتسجيل الصور فوق الكاغذ (فوتوغرافيتري) أو للرسم المائية أو للملاحة (البحرية أو النهرية أو الجوية) والالات المستعملة في علم المياومأجناسها وطبيعة الأرض ومقاييس الظلية ذات الأبرة (بوصول) مراصد الانواء والالات المسماة (تليمتر) : مستخرج 1 . - آلات معدة للملاحة الجوية أو البحرية أو البوصلات : - أجزاء وقطع منفصلة : مستخرج ب . - غير ذلك : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.445	901.445	901.445	
مستخرج 90.17	الالات والأجهزة المعدة للطب والجراحة وطب الأسنان والبيطرة ومن بينها أجهزة الطب الكهربائي وأجهزة فحص العين : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.704	901.704	901.730	
مستخرج 90.18	أجهزة المعالجة الآلية والمعدة للتسميد والأجهزة لمعرفة نفسية الأشخاص التي تعالج باستعمال الأوزن أو الأكسجين والالات وأجهزة الافاقة المستعملة في المعالجة المسماة (أثيروصلتيرافي) والأجهزة الأخرى للتنفس مهما كان نوعها (ومن بينها البراقع الواقية من الغاز) : مستخرج : - أجزاء وقطع منفصلة ومتممات : - أجزاء وقطع منفصلة .	901.749	901.749	901.779	
		901.859	901.859	901.859	

عدد التعريفية	بيان المنتجات	عدد التعريفية العامة للمنتجات	الجمركية
من	الى		
مستخرج 90.19	أجهزة مقاومة اعوجاج الجسم (داخل في ذلك المحازم الطبية الجراحية آلات وأجهزة جبر الكسر (رقبيات وجبريات وشبهها) آلات وأجهزة لطب الأسنان والعيون أو غير ذلك آلات لتمكين الصم من السماع وغيرها من الآلات التي تمسك باليد أو يحملها الشخص أو يقع ادخالها في الجسم لتلافي عجز أو سقوط بدني ، أجهزة أشعة (ايكس) ولو كانت معدة للتصوير بواسطة الراديو والآلات المستعملة لأشعة بعض المواد راديوكثيف ومن بينها الأنابيب المولدة لأشعة (ايكس) والآلات المولدة لقوة الامتداد وآلات التوجيه والستائر والمقاعد والمناضد وما يماثلها للفحص والعلاج :	901.909 901.990	901.909 901.990
مستخرج 90.20	أجهزة أشعة (ايكس) ولو كانت معدة للتصوير بواسطة الراديو والآلات المستعملة وأشعة بعض المواد الطبيعية راديوكثيف ومن بينها الأنابيب المولدة لأشعة (ايكس) والآلات المولدة لقوة الامتداد وآلات التوجيه والستائر والمقاعد والمناضد وما يماثلها للفحص والعلاج :		
	مستخرج ب . - أجزاء وقطع منفصلة ومتمات :		
	- أجزاء وقطع منفصلة .	902.070	902.070
مستخرج 90.22	الآلات والأجهزة المعدة لاجراء بعض التجارب الآلية (مثل المعادن والخشب والصلابة وقوة الجر والضغط والمرونة الخ . . .) على المواد (مثل المعادن والخشب والأنسجة والكاغذ والمواد القابلة للتشكل الخ . . .) :		
	- أجزاء وقطع منفصلة .	902.209	902.209
مستخرج 90.25	الآلات والأجهزة المعدة للتحليلات الفيزيائية أو الكيميائية (مثل الآلات المسماة بولاريمتر والآلات النورية المسماة (ريفرؤكومتري) والآلات المسماة (سبيكترومتر) والآلات المعدة للغازات أو للاذخنة والأجهزة والآلات المعدة لقياس اللزوجة والمسامية والتمدد والتوتر السطحي والخصائص الأخرى التي من هذا النوع (مثل الآلات المسماة فيسكوسمتر والمسماة (بورؤيمتر) والمسماة (ديلاتومتري) والآلات المعدة لقياس حرارة الأجرام والآلات المعدة لقياس الضوء وقياس درجة السمع (مثل الآلات المسماة فوتومتري) - داخلة فيها الآلات المبينة لحصة الاستراحة - مثل الآلات المسماة (كالوريمتر) ، الآلات المعدة لقطع قطع صغيرة من الأجسام قصد تحليلها بواسطة الآلات المكبرة (المجاهر) :	902.519 902.559	902.519 902.559
	أجزاء وقطع منفصلة .		
مستخرج 90.27	المقاييس الأخرى (مقاييس الدورات - مقاييس الإنتاج - مقاييس عربات التوكسي - الآلات الجامعة للمسافة المقطوعة - مقاييس سرعة السير الخ . . .) الآلات الضابطة للسرعة ومقاييس السرعة غير المدرجة بالعدد 90.14 ومن بينها مقاييس السرعة المغناطيسية والآلات التي تمكن من رؤية بعض الحركات السريعة (ستروبيوسكوب) :		
	مستخرج ب . - غير ذلك :		
	- الآلات الضابطة للسرعة - ومقاييس السرعة غير المدرجة بالعدد 90.14 ومن بينها مقاييس السرعة المغناطيسية للعربات للسيارة .	902.753	902.753
90.29	الأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع اذا ثبت انها جعلت خصيصا أو اصالة للآلات والأجهزة المدرجة تحت الأعداد : 90.23 و90.24 و90.26 و90.27 و90.28 سواء كانت قابلة للاستعمال على آلة واحدة أو على عدة آلات التي يشملها ذلك الجمع من المواقع .	902.900	902.900
92.10	الأجزاء والقطع وتوابع الآلات الموسيقية داخل في ذلك الورق المقوى والأوراق المثقوبة المعدة لآلات العزف الميكانيكية وكذلك أجهزة الصناديق الموسيقية والمقاييس الموسيقية المسماة (ميترؤنوم) والآلات الموسيقية التي يعزف بها الألحان مهما كان نوعها .	921.011	921.059
92.13	غير ذلك من الأجزاء والقطع المنفصلة وتوابع الأدوات المستأنف ادراجها تحت العدد 92.11 .	921.351	921.359
مستخرج 94.02	اثاث للطب الجراحي مثل مناضد العمليات الجراحية ومناضد الفحص الطبي وما شابهها أسرة خاصة بديار المعالجة الطبية الخ . . . متكنات أطباء الأسنان وما شبيهها بها جهاز ميكانيكي للتوجيه نحو جهة معينة وللرفع - أجزاء الاثاث المشار اليه :	940.239 940.239	940.239 940.239
	- أجزاء وقطع منفصلة .		

تفصيله : إن شهادات التوريد المتعلقة بالمنتجات التي كانت محررة عند التوريد قبل تاريخ نشر هذا الاعلان تبقى صالحة بالنسبة للعقود التي وقع تعيين مقرها قبل نفس هذا التاريخ . كما تبقى كذلك صالحة بالنسبة للمنتجات الموجهة مباشرة الى البلاد التونسية قبل نشر هذا الاعلان ويثبت تاريخ ارسال البضائع بواسطة سندات الشحن البري أو البحري أو الجوي .

اعلان منقح

للإعلان المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف عدد 1
(الرائد الرسمي المؤرخ في 18 و 21 ديسمبر 1979)

إن هذا الإعلان المنقح يلغي أحكام الإعلان المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف عدد 1 المتعلقة بإجراءات توريد مواد التجهيز للإستثمارات المصادق عليها .

ولهذا الغرض تعاد صياغة نص الباب الثاني من العنوان الأول كما يلي :

الباب الثاني

البضائع المحررة والمستوردة بواسطة شهادة توريد

يمكن استيراد بعض المنتجات المبسطة في الإعلان للموردين يصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، بدون ترخيص مسبق وذلك بمجرد تقديم العقد التجاري وبواسطة شهادات توريد .

ويحرم من الإنتفاع بالإجراء كل توريد :

- المواد المستعملة .

- الأجزاء والقطع المنفصلة بقصد خرق التشريع الخاص بالإستثمارات وكذلك الأجزاء والقطع المنفصلة المعدة للتركيب أو المقتنية بأسعار مرتفعة بالمقارنة بالأسعار المعمول بها من قبل الصناع .

الفقرة الأولى :

فتح ملف تعيين المقر .

القواعد العامة .

يقع فتح ملف تعيين المقر بمجرد تقديم المورد لعقد تجاري أو كل وثيقة تقوم مقامه في 4 نسخ من بينها نسخة أصلية لوسيط مقبول يختاره .

ونعني بالبعد التجاري كل وثيقة تثبت شراء البضاعة من الخارج مثل الوثائق التالية :

- عقد صحيح .

- فاتورة أولية .

- تأكيد نهائي لعملية البيع .

ويجدر التذكير بأن العقد يجب أن يشتمل على التصحيصات التالية :

- أسماء الطرفين المتعاقدين .

- بلد أصل البضاعة ومآثاتها .

- بيان البضاعة وميزاتها .

- الثمن الفردي والكمية .

- أجل تسليم لا يتجاوز 6 أشهر ابتداء من تاريخ ابرامه .

- كيفية الدفع وأجله .

- ختم وامضاء البائع باستثناء الفاتورات المكتوبة أليا .

- طرق التسليم (السعر على أساس التسليم على ظهر الباخرة في ميناء الشحن أو فوب - سعر البضاعة مضافا إليه أجور الشحن والتأمين حتى ميناء الوصول أو « كاف » . . الخ .

وعلى هذه الوثيقة أن تذكر من جهة أخرى قيمة البضاعة على أساس التسليم على ظهر الباخرة في ميناء الشحن أو « فوب » إذا نص العقد التجاري على طريقة أخرى للتسليم .

وقبل فتح ملف تعيين المقر ينبغي على البنك أن يتيقن :

- من أن المورد له رقم خاص بالمقارن .

- ومن أن المنتج المعني بالأمر يمكن توريده بواسطة شهادة توريد .

1 - تعيين مقر العقد التجاري .

تتمثل عملية تعيين المقر بالنسبة للوسيط المقبول في وضعه تاريخ تعيين المقر وعدده الذي يؤخذ من دفتر معد لذلك ، على النظائر الأربعة . وفضلا عن ذلك فإن البنك المعين به المقر مطالب لهذا الغرض بأعداد بطاقة مراقبة طبقا للأنموذج عدد 1 المصاحب للملح هذا الإعلان تستعمل به من جهة لتدوين كل العمليات المالية المتعلقة بهذا العقد ومن جهة أخرى لحفظ كل وثيقة تتعلق بهذه العملية . وعلى الوسيط المقبول أن يضع على هذه البطاقة كل المراجع المشار إليها أعلاه والخاصة بملف تعيين المقر .

وبعد عملية تعيين المقر ، يحتفظ الوسيط المقبول المعين به المقر بالنسخة الأصلية من العقد ويرجع للمورد نسخة ثم يوجه في اليوم الموالي لتعيين المقر النسختين الأخيرتين إلى البنك المركزي التونسي الذي يتولى توجيه نسخة إلى وزارة التجارة .

ب - تعيين مقر شهادة التوريد :

يجب على المورد أن يعهد بالنسبة لكل عملية تسليم شهادة توريد في سبعة نظائر (نظيرين لونهما وودي في شكل غلافين ويكونان بطاقتي مراقبة ونظيرين بيضيين ونظيرين « باج » ونظير أخضر) يوجد أنموذج لها بالملحق عدد 1 ، وأن يسلمها قصد تعيين المقر للوسيط المقبول الذي وقع عنده تعيين مقر العقد التجاري وذلك قبل يوم على أكثر تقدير من الإستلام الفعلي للبضاعة المرزعة توريدها .

وتجدر الملاحظة أن أجل تسليم البضاعة وتجزئتها يمكن تغييرها بشرط أن لا تتجاوز أجل صلوحية العقد التجاري الذي هو ستة أشهر ولا المبلغ الجملي المنصوص عليه في العقد .

ويجب أن تشير شهادة التوريد ، التي لا يمكن لها أن تغطي إلا عملية واحدة من عمليات الإخراج من المقارن ، إلى العقد التجاري المتعلق بها من جهة وتعيين البضائع المرزعة توريدها وفقا للمدونة العامة (م . ع . م .) المنصوص عنها بمدونة الجمركة للمنتجات من جهة أخرى .

يقوم الوسيط المقبول بعد تحققه من أن العقد التجاري الذي تشير إليه شهادة التوريد قد وقع تعيين مقره لدى شبابيكه بتعيين مقر شهادة التوريد وذلك بوضع عدد تعيين مقر العقد التجاري عليها مشفوعا بعدد ترتيبه ثانوي .

يحتفظ البنك المعين به المقر ببطاقتي المراقبة ويسلم النظيرين ذوي اللون الباج والنظير الأخضر إلى المورد ويوجه إلى البنك المركزي التونسي (إدارة الصرف والتجارة الخارجية - المصلحة التجارية) في اليوم الموالي لتاريخ تعيين المقر على أكثر تقدير النظيرين الأخيرين الأبيضين ويوجه البنك المركزي نظيرا من الشهادة إلى وزارة التجارة .

الفقرة الثانية

مدة صلوحية شهادة التوريد

تكون شهادة التوريد صالحة لمدة شهر ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ تعيين المقر من إمكانية التمديد في هذه المدة . وتبقى شهادة التوريد صالحة بالنسبة للبضائع الموجهة مباشرة إلى البلاد التونسية قبل تاريخ نهاية أجلها . ويجب إثبات تاريخ إرسال البضائع بواسطة سندات النقل المصدرة قبل انتهاء أجل صلوحية شهادة التوريد .

الفقرة الثالثة :

استعمال شهادة التوريد

عند اخراج البضائع من المقارن يدي المورد بالنظائر الثلاثة من شهادة التوريد التي بحوزته وذلك تأييدا لتصريحه بالمقارن .

وبعد التخصيم يحتفظ مكتب المقارن بنظير « باج » ويوجه النظير الآخر « الباج » أيضا إلى إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية (وزارة التجارة) ويرجع النظير الأخضر إلى المورد الذي يسلمه بدوره للبنك المعين به المقر في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ انتهاء أجل صلوحية الشهادة .

الفقرة الرابعة :

مراقبة استعمال شهادة التوريد

ينبغي على البنك المعين به المقر أن يجمع لفائدة البنك المركزي التونسي الوثائق التجارية والمالية والقميرية قصد المراقبة .

ولهذا الغرض فإن المورد مطالب بأن يسلم للبنك المذكور النظير الأخضر المضمن من طرف المقارن ونسخة من الفاتورة النهائية للمورد الأجنبي . وينبغي أن يتم التسليم مباشرة بعد خروج البضائع من المقارن وعلى كل حال في أجل غايته سبعة أشهر من تاريخ فتح ملف تعيين المقر .

(ب) يمكن لعمليات التوريد المنجزة بمقابل ثمن أن تؤدي الى انجاز دفعوعات من طرف مصالح الصكوك البريدية . واذا لم يقع تعيين مقد العقد التجاري لدى هذه المصالح يجب عليها أن تدون الدفع على شهادة التوريد قبل التضمين القمري .

الدفعوعات المالية

يمكن أن يتم الدفع المالي للواردات منذ تعيين مقر العقد التجاري وحسب الشروط التي ينص عليها هذا العقد . وعلاوة على ذلك يجب أن يخضع الدفع للقواعد الآتية :

(ج) تتوقف عملية تعيين مقر العقد التجاري على الموافقة المسبقة للبنك المركزي التونسي بالنسبة للواردات التي تشتمل على أجال دفع تفوق 90 يوما او على دفعوعات تنجز في اطار قروض ممنوحة للمزودين او للمشتريين .

(أ) لا يمكن لعمليات التوريد المنجزة بواسطة شهادة التوريد أن تؤدي في أية حالة من الحالات الى دفعوعات مسدقة ولا يمكن تسويتها الا بواسطة طرق الدفع التالية : بواسطة الإعتمادات ، مقابل مستندات بواسطة سندات تجارية ، بواسطة تحويل او مقابل دفع ثمن .

(د) يجب أن يكون دفع الواردات محدودا بقيمة البضائع فقط اذا اشتملت فاتورة هذه الواردات زيادة على سعر البضائع ، على مصاريف ثانوية مثل المساعدة الفنية والقيام بخدمات ومصاريف التركيب ومصاريف واقامة الفنيين الأجانب والمصاريف المالية .

وتجدر الملاحظة أنه بالنسبة للدفعوعات التي تنجر عن طريق التحويل عند وصول لبضاعة لا يمكن للوسطاء المقبولين أن يقوموا بالدفع الا بعد تضمين قيمة البضاعة من طرف مصالح القمارق .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اعلان عن شغور خطة وظيفية

تعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي عن شغور الخطة الوظيفية التالية :

الخطة الشاغرة	الإدارة الفرعية	الشروط الواجب توفرها في المترشح
كاهية مدير	الإدارة الفرعية للنهوض بالطلبة	يقع تعيينه من بين : - المتصرفين المستشارين او الموظفين الذين لهم رتبة خاصة مماثلة والذين لهم أربع سنوات اقدمية على الأقل برتبتهم . - رؤساء المصالح الذين باشرؤ مهامهم مدة اربع سنوات على الأقل .

يجب على من يهمهم الامر والمتوفرة فيهم الشروط المذكورة اعلاه أن يقدموا في ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان مطالبا مدعما ببيان عن حياتهم الإدارية يكون محورا في نظيرين يوجه احدهما الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ادارة الشؤون الإدارية والمالية) والآخر الى الوزارة الأولى (الإدارة العامة للتوظيف العمومية) .

اعلان عن شغور خطة وظيفية

تعلن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي عن شغور الخطة الوظيفية التالية :

عدد الخطط الشاغرة	نوع الخطط الشاغرة	الشروط الواجب توفرها في المترشحين
1	رئيس المصلحة المالية بالديوان القومي للمشاريع الجامعية	يقع تعيينهم من بين : - متصرفي الحكومة او الاعوان الذين لهم رتبة معادلة والذين لهم اقدمية لا تقل عن 5 سنوات مع تكوين متين وتجربة في الميادين المالية .

على المترشحين المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة اعلاه أن يرسلوا في ظرف 15 يوما ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان مطالبا في نظيرين مرفوقا بترجمتهم الشخصية .

يرسل النظر الأول الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الديوان القومي للمشاريع الجامعية 57 ، نهج فلسطين تونس) ويرسل النظر الثاني الى الوزارة الأولى (الإدارة العامة للتوظيف العمومية) .

اعلان عن شغور خطة وظيفية

تعلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي عن شغور الخطة الوظيفية التالية :

الخطوة	المركز	الشروط الواجب توفرها في المترشح
كاتب أول لمعهد التعليم العالي والبحث	المعهد الأعلى للتوثيق	يقع تعيينه من بين : - المتصرفين المستشارين او الموظفين الذين لهم رتبة خاصة مماثلة والذين لهم اربع سنوات اقدمية على الاقل برتبتهم . - الكتاب الذين باشروا مهامهم مدة لا تقل عن اربع سنوات .

يجب على من يهتم الامر والمتوفرة فيهم الشروط المذكورة اعلاه أن يقدموا في ظرف خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان مطالبا مدعما ببيان عن حياتهم الإدارية يكون محورا في نظيرين يوجه احدهما الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ادارة الشؤون الإدارية والمالية) والآخر الى الوزارة الاولى (الإدارة العامة للتوظيفة العمومية) .

وزارة الشؤون الإجتماعية

اعلان عن شغور خطط وظيفية

المصلحة	نوع الخطط الوظيفية	عدد الخطط الشاغرة	الشروط القانونية	الشروط الخاصة
الادارة الجهوية للشؤون الاجتماعية ببنزرت	مدير جهوي للشؤون الاجتماعية	1	- متصرف مستشار او مهندس أول (أو رتبة خاصة مساوية) له اقدمية أربع سنوات في هذه الرتبة .	على المترشح أن تتوفر فيه الشروط الآتية : - أن يكون ذو خبرة في الميدان الاجتماعي (الشغل ، التشغيل ، الضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية) . - أن يكون تحمل مسؤولية بمؤسسة عمومية أو شبه عمومية ذات صبغة اجتماعية .
» »	» »	1	- رئيس مصلحة باشر مهامه مدة أربع سنوات .	» »
» »	» »	1	» »	» »
» »	» »	1	» »	» »
» »	» »	1	» »	» »
» »	» »	1	» »	» »
» »	» »	1	» »	» »
» »	» »	1	» »	» »

يتعين على المترشحين المعنيين بالأمر الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة اعلاه أن يوجهوا في أجل مدته 15 يوما ابتداء من تاريخ هذا الاعلان مطالبهم مشفوعة بلمحة عن حياتهم الادارية مدعمة بالوثائق المثبتة لذلك في نسختين احدهما الى وزارة الشؤون الاجتماعية والثانية الى الوزارة الاولى (الادارة العامة للتوظيفة العمومية) .

تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

صدر حديثا

الجزء الثاني من مجموعة النصوص
المتعلقة بالتشريع الاجتماعي
تحت عنوان

انظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي

ويحتوي على :

- قانون عدد 30 لسنة 1960 مؤرخ في 14 ديسمبر 1960 يتعلق بتنظيم
انظمة الضمان الاجتماعي
- امر عدد 796 لسنة 1974 مؤرخ في 20 اوت 1974 يتعلق بتنظيم
اساليب تكفل الضمان الاجتماعي بالامراض الطويلة المدى
- قانون عدد 33 لسنة 1960 مؤرخ في 14 ديسمبر 1960 وامر عدد
499 لسنة 1974 يتعلقان بنظام جرايات الشيخوخة والعجز
والباقيين بعد الوفاة
- سحب القانونين عدد 30 و 33 لسنة 1960 على الطلبة والصيادين
البحريين والعمال المستقلين
- قانون عدد 6 لسنة 1981 مؤرخ في 12 فيفري 1981 يتعلق بتنظيم
انظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي
- سحب القانون عدد 6 لسنة 1981 على المنتجين والعملة المستقلين

التمن : 2000

صدر حديثا

الطبعة الثانية

من

مجلة المرافعات المدنية والتجارية

معدلة باحداث القوانين

ومعلق عليها باكثر من

سبعمائة قرار من عمل محكمة التفتيح

تحقيق ومراجعة

الاستاذ بلقاسم القروي الشابي

وهي على ذمتكم بمقر المطبعة الرسمية

الكائن بشارع فرحات حشاد - رادس كلم 2

وبمكتبها الكائن بتونس - 1 نهج هنون

ثمن النسخة : 300،3 د

صدر حديثا

مجموعة الاداءات القارة وغير القارة

نشر الادارة العامة للاداءات

طبع وتوزيع

المطبعة الرسمية

تتضمن هذه المجموعة على ثلاثة اجزاء

في شكل مجمع من حجم 21 × 27 سم وتحتوي على :

- 1 - مجلة اداء البائنة والاداء على ارباح المهن غير التجارية ،
- 2 - الضريبة الشخصية للدولة والاداء على المرتبات والاجور ،
- 3 - الاداء على ارقام المعاملات .

يقع مراجعتها بصفة مستمرة ودائمة

وذلك بواسطة ورقات ستباع بالمطبعة الرسمية

التمن : 12٠000 د

صدر حديثا

مجلة الاجراءات الجزائية

مراجعة وتعليق

الاستاذ بلقاسم القروي الشابي

الثمان : 3000

تباع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية برادس - كم 2

او بالمكتب الكائن بتونس : 1 ، نهج هانون

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

يصدر مرتين في الأسبوع

التركيب والسحب للطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

شراء أعداد الرائد والإشتراكات به تقع بالمركزين التاليين :

مقر المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية :

شارع فرحات حشاد
299.224 / 299.914 ☎

المكتب الكائن بتونس :

نهج هانون عدد 1
243.873 ☎

ثمن النسخة الاصلية :
225 مليما

ثمن النسخة الفرنسية :
300 مليم

معلوم الإشتراكات السنوية

البلدان الأخرى	تونس - الجزائر - المغرب	البلدان
16,500	12,000	النشرة الاصلية (دينار)
19,500	14,500	النشرة الفرنسية (دينار)
25,000	19,500	النشرة الاصلية وترجمتها (دينار)

(مع إضافة معالم الإرسال بالنسبة للخارج)

تتم الشراءات والدفعات وجوبا عينا او عن طريق صك او تحويل بنكي باسم :

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

البنك القومي التونسي (تونس) : 006 046
الإتحاد الدولي للبنوك (فرع أ) : 35 00 70 1004
بنك الجنوب (رادس) : 09 40 47 00 103/9



بنك الجنوب (الحرية) : 02 40 47 00 199/7

الحساب الجاري بالبريد : 15 - 610 تونس
الشركة التونسية للبنك (تونس) : 057 608/8
البنك التونسي العربي : 20.1102 0709 25